الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار: دراسة في الجغرافيا السياسية

the Dimensions of the Geopolitical Secession of South Sudan on Neighboring Countries: the researcher perspective of Political Geography

د. أنور سيد كامل، أستاذ الجغرافيا، كلية الآداب جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية.

ملخص البحث:

أفضي انفصال جنوب السودان إلى مجموعة من التداعيات والانعكاسات المهمة على دول الجوار الجغرافي، إذ ترتب على تلك التحولات تهديدًا أمنيًا وسياسيًا يعوق دول المنطقة عن أداء وظائفها المنوطة بها بشكل كامل. فقد شكل انفصال دولة جنوب السودان سابقة أولي في تاريخ المنطقة، حيث تم ترسيم الحدود السياسية بها بناءً على أسس إثنية، مما قد يفتح الباب واسعًا أمام دول المنطقة والتي تزخر بالتعددية الإثنية والمتشابه مع دول الجنوب في أن تحذو حذوها في الانفصال على أسس إثنية، وهو ما سيعيد تشكيل خريطة المنطقة السياسية. وتهدف الدراسة إلى التعرف على الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال دولة جنوب السودان على دول الجوار الجغرافي. وفي سبيل ذلك اتبع الباحث المنظور الجغرافي السياسي والجيوبوليتيكي، متبعًا المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدارسة.

الكلمات المفتاحية:جنوب السودان– الأبعاد الجيوبوليتيكية– المشكلات الحدودية– التكوين الإثني– اللاجئين

Abstract:

The Secession of Southern Sudan has led to a series of important repercussions and repercussions for the Geographic Neighbors .these Changes have created a Security and Political threat that impedes the States of the region from fully discharging their mandated functions. It has the form of the Secession of South Sudan earlier preliminary in the History of the region, where was the Demarcation of the political Boundaries based on Ethnic grounds, which could open the door wide to the States of the region which is rich in Ethnic diversity which have Similar with the Countries of the South to do the same in the Separation on Ethnic grounds, which will reshape the map of the Political Organization. The Study aims to identify the Dimensions of the Geopolitical Secession of South Sudan on Neighboring Countries Geographical location. And for that follow the researcher perspective of Political Geography, following the descriptive analytical method to achieve the objectives of the study.

Keywords: Southern Sudan- Geopolitical dimensions- Border problems- Ethnic composition- Refugees

المقدمة:

مثل ظهور دولة جنوب السودان تحولاً جذريًا وانعكاسات ذات أبعاد جيوبوليتيكية كبيرة ليس في منطقة شرق أفريقيا فقط، بل في منطقة الشرق الأوسط بأسرها، وإعادة تقسيم الدول على أسس إثنية "دينية– عرقية– لغوية"، وذلك بغرض إضعاف الدول الكبرى في المنطقة وتحويلها إلى دويلات صغيرة قليلة الأهمية ذو قيمة سياسية ضئيلة؛ إذ تعد الدولة كبيرة المساحة المتماسكة بما تحتويه من موارد اقتصادية وسكان مؤهلين على استغلال تلك الموارد عنصر قوة يضاف إلى وزن الدولة السياسي.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه كلما كان التركيب الإثني لسكان الدولة متجانسًا كان ذلك أدعي لاستقرار الأوضاع الداخلية فيها. مما يسهم بشكل مباشر في قوة الدولة ووزنها السياسي، وهو ما لا يتحقق في دولة الجنوب الوليدة، فالتعددية الإثنية بها سببًا رئيسيًا في خلق مشكلاتها السياسية، وتعوق النظام السياسي بها عن أداء وظائفه المنوط بها، ما لم يوفق بين تلك الأعراق ويحقق لها مطالبها بالمشاركة في الحكم والسلطة، إلا أن تلك الاختلافات الإثنية في دولة الجنوب يصعب السيطرة عليها، مما قد يعصف ببقاء الدولة كما سبق الذكر، وسينتج عنه انعكاسات كثيرة أولاً على طرفي النزاع في الدولة، وثانيًا على المحيط الإقليمي لدولة النزاع. والسطور التالية تحاول إلقاء نظرة تحليلية على أثر تلك التحولات، في كل من السودان، والذي يمثل البُعد التاريخي للدولة الوليدة، وأوغندا وكينيا وإثيوبيا الحلفاء الطبيعيين لها، خاصة مع وجود الروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية والعرقية والدينية، فضلاً عن مصر، في حين أن تُعد دولتا أفريقيا الوسطى والكونغو هما أقل دول الجوار ارتباطًا بدولة جنوب السودان "تأثيرًا وتأثرًا"، بسبب ضعفهما الاقتصادي، ووجود العديد من المشكلات الداخلية بهما.

الدراسات السابقة:

هناك عددًا من الدراسات تناولت بعض جوانب الموضوع في مجال الجغرافيا السياسية، فضلاً عن الدراسات في تخصصات أخري والتي تناولت موضوعات مشابهة من زوايا مختلفة، وجاءت ترتيبها وفقًا لتسلسها التاريخي كالتالي:

– أطروحة (إدريس،2002) والتي تناولت تقسيم الحدود في افريقيا ونشأتها في ظل الاستعمار الأوروبي وتكوين الاتفاقيات بين الدول الاستعمارية، وما أفضي إليه من نزاع على الحدود السودانية– الإثيوبية، ومحاولات منظمة الوحدة الأفريقية والعدل الدولية في التسوية السلمية لذلك النزاع الحدودي.

– عكفت دراسة (عبد الله،2006) على تناول البعد الجيوبوليتيكي للنيلين الأزرق والأبيض، حيث ألقت الضوء على مفهوم الأمن المائي والأبعاد الجيوبوليتيكية للمياه، وشملت الدراسة الميزان المائي لدول حوض النيل، ودراسة الوحدات السياسية لدول الحوض والمعوقات الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تواجه تلك الدول.

– دراسة (تاور،2007) عن النزاعات الأفريقية وآثارها الاقتصادية والسياسية، والتي أكدت على أن أغلب الدول الأفريقية تعاني من الصراعات العرقية والتكتلات الداخلية، والتي تندلع بفعل التناقضات السياسية والعرقية، وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة الحرب وأسباب النزاعات الأفريقية المسلحة.

– تناولت دراسة (Hoigt,2010) استفتاء جنوب السودان وعلاقة التأثير والتأثر بين كل من دولتي السودان ودولتي الجوار مصر وأوغندا.

– هدفت أطروحة (حامد،2010) للتعرف على المهددات التي تواجه الأمن القومي السوداني، وأثر البيئة الجغرافية على الاستقرار السياسي في السودان، وتحديد دور وعلاقة الجغرافيا السياسية بالأمن القومي.

– اتخذت دراسة (Varma,2011) من السرد التاريخي للدولة السودانية قبل الانفصال مدخلاً لتقييم التحديات التي تواجه دولة جنوب السودان، عارضًا لأزمات الهوية الوطنية والنزاعات العرقية في دارفور وجبال النوبة.

– تناولت دراسة (Tadess,2012) تحديات ما بعد الانفصال في دولة جنوب السودان، حيث عرضت الدراسة لبعض القضايا العالقة بين دولتي السودان مثل المواطنة وترسيم الحدود وتقاسم الموارد وخاصة البترول ومياه النيل.

– هدفت دراسة (El beely,2013) إلى التعرف على التأثير الاقتصادي لانفصال جنوب السودان على كل من دولتي السودان، وخاصة تأثير بعض المؤشرات الاقتصادية مثل سعر الصرف، إيرادات الحكومة، الدين الخارجي، ميزان المدفوعات، الناتج المحلي الإجمالي، وخلصت الدراسة إلى أن اقتصاد السودان قد تأثر بشدة بانفصال دولة الجنوب.

– تناولت دراسة (Frahm,2014) التاريخ السياسي والاجتماعي للقارة الأفريقية، وأنماط الدولة القومية الأفريقية، وتتبع تاريخ دولة جنوب السودان منذ عام 1956م وحتى الانفصال.

– ناقشت أطروحة (إبراهيم،2015) آثار وتداعيات الانفصال ومهدداته على الأمن القومي السوداني، وعلى جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الدولة والشعب، وكيفية التغلب على هذه الآثار والتداعيات والمهددات والتقليل منها، والبحث عن رؤية استراتيجية جديدة للتعامل مع الوضع الجيوبوليتيكي الذي برز بانفصال جنوب السودان من الناحية الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

– جاءت دراسة (يوسف،2016) لتحديد مقومات الاقتصاد السوداني لما بعد الانفصال، ومعرفة حجم الآثار الاجتماعية والسياسية على الاقتصاد السوداني بعد انفصال دولة الجنوب.

إشكالية الدراسة:

تحمل دولة جنوب السودان في طياتها واقع جديد، وبها معطيات وتعقيدات وتحديات جديدة، كما أن مقومات بناء الدولة بها غير مكتملة الأركان، مما أفرز معه وضعًا متأزمًا وغير مستقر ربما يطول في حالة استمرار العوامل الداعمة له. ومن هنا يمكن صياغة السؤال التالي: هل أثر انفصال الجنوب على دول الجوار؟ وما هي

نوعية تلك التأثيرات؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعني بالرصد، والذي يعد من أكثر مداخل البحث استخدامًا في البحوث الاجتماعية، حيث يتميز بعنايته برصد الحقائق المتعلقة بظاهرة ما رصدًا واقعيًا دقيقًا، وذلك بجمع المعلومات والبيانات وتحليلها وتفسيرها وإصدار تعميمات بشأنها (توفيق،2007: 40).

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في بعدين، أولهما البعد المكاني؛ حيث تدوره هذه الدراسة في جمهورية جنوب السودان، فضلاً عن دول الجوار الجغرافي. وثانيهما البعد الزمني؛ إذ تغطي الدراسة الفترة الممتدة من عام 2011م وهو العام الذي شهد انفصال دول الجنوب وحتى الوقت الحاضر.

مصادر البيانات:

تطلب الاعداد لهذه الدراسة الاعتماد على مجموعة كبيرة ومتنوعة من المصادر تمثلت في:

– المراجع العلمية: وذلك بالرجوع إلى أطروحات الماجستير والدكتوراة والدوريات العربية والأجنبية والتي تناولت موضوعات ذات صلة بموضوع الدراسة.

– المصادر الإحصائية: وتتضمن التقارير والبيانات الإحصائية الصادرة عن كل من المفوضية السامية لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة UNHCR، وزارة المالية والاقتصاد السودانية، وزارة الزراعية والثروة الحيوانية السودانية، BP.

هيكلية الدراسة:

للوقوف على الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار الجغرافي، تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسين، أولهما مرتكزات الجغرافية السياسية لدولة جنوب السودان، وثانيهما تداعيات انفصال جنوب السودان على كل من السودان، إثيوبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوغندا، كينيا، أفريقيا الوسطي وأبعادها الجيوبوليتيكية.

أولاً: خصائص الجغرافيا السياسية لدولة جنوب السودان:

يعد البريطانيون أول من سمي جنوب السودان عام 1921م، وذلك بهدف إيجاد كيان مستقل بها (المديني،2012: 13)، وجمهورية جنوب السودان هي إحدى دول القارة الإفريقية، حيث خرجت إلى حيز الوجود رسميًا في التاسع من يوليو 2011م بعد انفصالها عن السودان، بموجب الاستفتاء الذي جرى في التاسع من يناير 2011م، وأعلنت النتيجة في 7 فبراير 2011، لتقرير مصير أبناء جنوب السودان لصالح الانفصال بنسبة تزيد قليلا عن 98% وتكوين دولة مستقلة، وجرى هذا الاستفتاء باعتباره استحقاقًا لاتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، التي وقعت في التاسع من يناير 2005 في نيروبي، وتولت

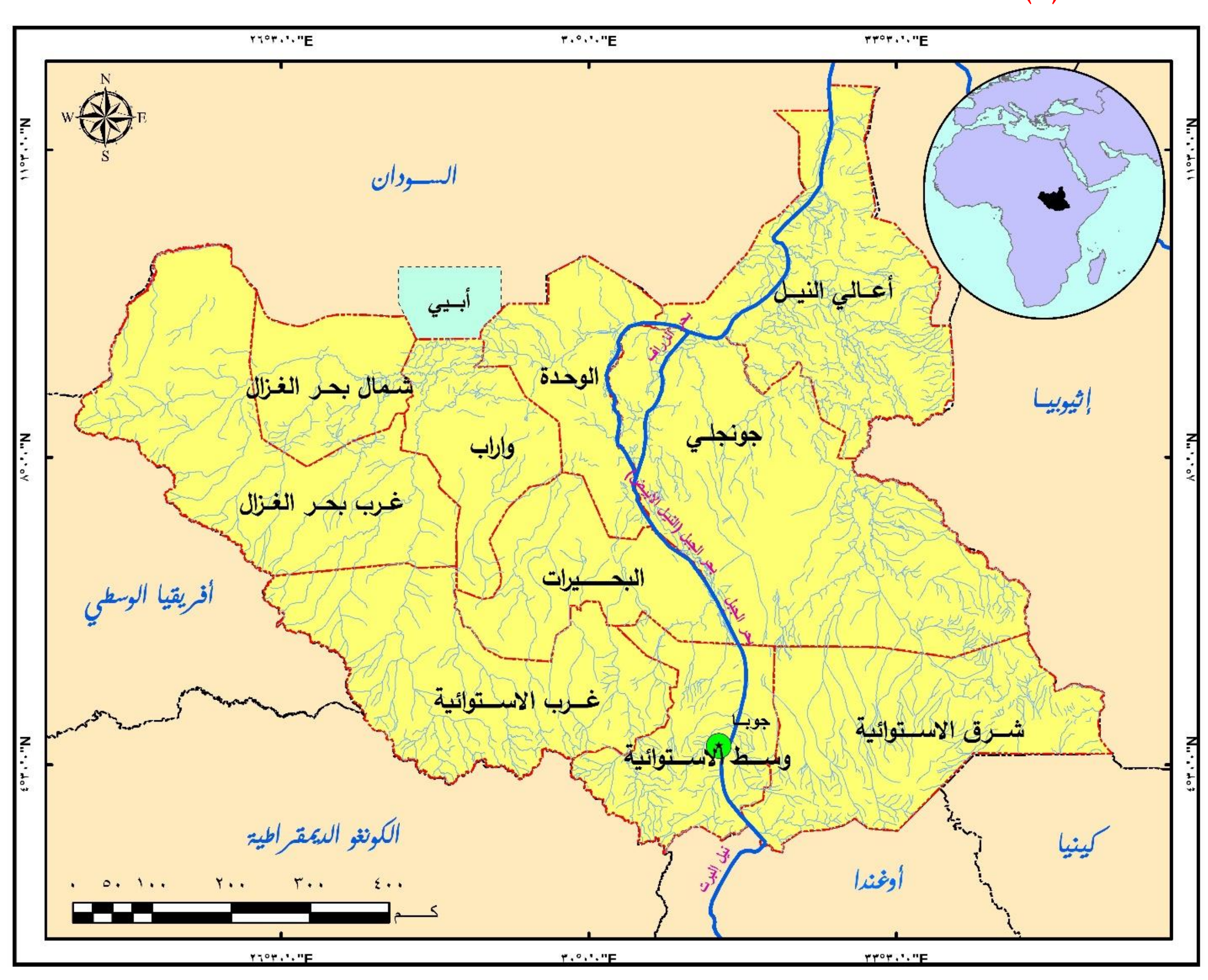
الحركة الشعبية لتحرير السودان مقاليد الحكم فيها، بعدما تحولت من حركة تمرد مسلحة إلى حزب سياسي، وتحول جناحها العسكري "الجيش الشعبي لتحرير السودان" إلى القوات المسلحة لجنوب السودان، وبالرغم من توالي الاعتراف بجمهورية جنوب السودان، وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها. وانضمامها إلى العديد من المنظمات الدولية والإقليمية ، وعلى رأسها الأمم المتحدة و الاتحاد الافريقي والهيئة الحكومية للتنمية في شرق افريقيا "إيجاد وتلقيها لأنواع مختلفة من المساعدات الاقتصادية والعسكرية والإنسانية إلا أن جنوب السودان ظلت تعاني من عدم الاستقرار السياسي والأمني والانشقاقات بين الأجنحة المكونة للحزب الحاكم، وتزايد نشاط التنظيمات المسلحة المناوئة للنظام واستمرار الاقتتال بين الجماعات الأثنية، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والإنسانية، لكن أبرز هذه المؤشرات تمثلت في الاشتباكات التي وقعت داخل قوات الحرس الرئاسي في جنوب السودان إثر خلافات داخل الحركة الشعبية "الحزب الحاكم في الدولة" عام2013م، وتحولت الاشتباكات إلى مواجهات واسعة النطاق، فأضحت هذه الدولة الوليدة ذات التكوين الهش والتي لم تكن قد استكملت بعد بناء نظامها الدستوري وهياكل الحكم فيها على شفا حرب أهلية بما تشكله من مخاطر جمة على الإقليم برمته وخاصة السودان.

وتمتد دولة جنوب السودان بين دائرتي عرض 30َ 3ْ ، 12ْ شمالاً، وهي ذات موقع حبيس مغلق، مما جعلها تقع في قلب القارة الأفريقية، وضمن المناطق الاستوائية الحارة ذات الأمطار الكثيفة والغطاء النباتي الكثيف والقابلية للتنوع في المحاصيل الزراعية، مما يعني أهمية جيوسياسية للإقليم، إلا أنها تأثرت بدرجات الحرارة والرطوبة العالية وقصر فترة الجفاف وانتشار الحشرات والأمراض، مما انعكس سلبًا على النشاط البشري، وجعلها ضمن المنطقة الاستوائية المحكوم عليها بالتأخر أسوة بالنسبة بدول هذا النطاق التي تتصف بالتخلف (المنقوري،2013: 2)

وتصل مساحة جنوب السودان نحو 634,612كم^2، أي ما يعادل 24,5% من مساحة السودان[*]، وتشترك حدوديًا مع ست دول أفريقية، بإجمالي 4834,3كم، هي أوغندا، وكينيا، وإثيوبيا، وشمال السودان، إلى جانب أفريقيا الوسطى، والكونغو، مما يعد نقطة ضعف في تكوين الدولة السياسي، حيث تعتبر كثرة عدد الجيران عيبًا جيوبوليتيكيًا، إذ يكون ذلك مدعاة لكثرة الاحتكاك وإثارة المشكلات فيما بينهم، كما ينتج عن ذلك طمع الدول القوية في مواقع وثروات الدولة الأضعف، كما تتأثر علاقات الجوار بالأفكار والأيدولوجيات المنتشرة في الدول المجاورة، فضلاً عن أنه كلما طالت الحدود كان ذلك مدعاة للنزاع فيما بينها، حيث تتأثر الدول المتجاورة بأحجام بعضها البعض وبعدد سكانها ومستويات معيشتها ومواقعها وموازين القوة والضعف الأمر الذي يؤثر علي السلوك السياسي المتبادل بينها. وهو ما يزيد من مخاطر عدم الاستقرار فيها، في ظل تدفق موجات اللاجئين من جنوب السودان إليها، وتأثر حركة التجارة على الإقليم برمته.

[*] جميع قياسات المساحات في الدراسة من حساب الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 6.1

ويُعرف جنوب السودان بأنه الجزء الذي يمتد جنوبًا حتى بحيرة ألبرت بأوغندا ويشتمل على ثلاث مديريات وهي بحر الغزل، الاستوائية، أعالي النيل، وتشكل المراعي الطبيعية 40% من مساحة الدولة، في حين تشكل مساحة الأراضي الزراعية 30%، والغابات الطبيعية نحو 23%، والمسطحات المائية 7% من إجمالي مساحة الدولة. شكل (1).



المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 6.1 اعتمادًا على بيانات الدول المتاحة في: https://www.diva-gis.org/gdata

شكل (1) الموقع الفلكي والجغرافي لدولة جنوب السودان

ومن الناحية السكانية، فقد تطور حجم سكان الجنوب من 2,6 مليون نسمة عام 1956م، إلى 5,1 مليون نسمة عام 1993م، وطبقًا لتعداد السكان عام 2003م فقد بلغ عدد سكان الجنوب نحو 6,9 مليون نسمة، وفي تقدير 2011م بلغ تعدادهم 9,8 مليون نسمة، وطبقًا لتقديرات الأمم المتحدة عام 2019م نحو 11,06 مليون نسمة (UN,2017).

وتضم جنوب السودان أكبر شريحة عرقية، متعددة القبائل التي تمتلك عدد من اللهجات العربية والأفريقية (الشاعر،2015: 11–36)، فضلاً عن التباين في التركيب الديني ما بين الديانات السماوية والوضعية، وجميعها

أثرت في جنوب السودان وتأثر بها. وتتحدث هذه المجموعات العرقية بعدة لغت مختلفة تقدر بأكثر من خمسين لغة ولهجة محلية. فاللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية لجنوب السودان منذ عام 1928م، أما اللغة العربية فهي متميزة في جنوب السودان وتعرف باسم "عربي جوبا"، إضافة إلى لغات "تهوك ناعت" ويتحدث بها حوالي مليون ونصف نسمة، "تهوك شلو" يتحدث بها حوالي مليون نسمة، "تهوك نجشانج" يتحدث بها نحو 30 ألف نسمة، كما تستخدم لغة النوير في ولايتي الوحدة وجونجلي، ولغة الشلك في ولاية أعالي النيل.

وتعاني دولة جنوب السودان من مشكلات عدة تهدد كيان الدولة، حيث تفتقد الدولة للمقومات الأساسية لبنائها، ومن هذه المشكلات ما يتعلق بالحدود السياسية، والتي لم يتم ترسيمها بشكل نهائي. إضافة إلى بعض المشاكل المتعلقة بمناطق أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق. إلا أن مشكلة التعددية الإثنية في الدولة من أكبر المشكلات التي قد تعصف بوجود الدولة، فجنوب السودان ملتقي لعوالم شتي، فلا هو دولة أفريقية خالصة، ولا عربية خالصة، كما أنه ليس دولة إسلامية ولا مسيحية. وتتخذ الصراعات في جنوب السودان طابعًا قبليًا؛ مما جعل المنطقة زاخرة بالسلاح وعلى الرغم من توافر الموارد الاقتصادية والمتمثلة في البترول بشكل أساس؛ إلا أن موقع الدولة الحبيس جعله رهينة بعلاقاته مع دول الجوار. وكان نتيجة لذلك عدم استكمال مؤسسات الدولة الأساسية، وصعوبة بناء جيش نظامي موحد كنتيجة حتمية لمشكلة الإثنية بمعطياتها العرقية والقبلية والدينية واللغوية.

يتضح مما سبق أن المكون الجغرافي بشقيه الموقع وعلاقاته المكانية والسكان من أهم المكونات التي أسهمت في تشكيل دولة جنوب السودان، كما أسهم بشكل أو بآخر في تكريس عوامل النزاع بين سكانه، وذلك لضعف سيطرة الحكومة المركزية على حدوده الواسعة مترامية الأطراف أو التكيف مع بيئته وتضاريسه المختلفة ومناخه الاستوائي الذي تنمو فيه الأشجار والحشائش بكثافة وارتفاعات عالية تعيق السيطرة على الحركات الانفصالية، فضلاً عن الامتدادات السكانية للقبائل المتداخلة، والتي تقطن على حدود التماس مع دول الجوار التي تشكل غطاءً جيدًا لنشاطاتها المعادية.

ثانيًا: الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دولة السودان:

تشكل جنوب السودان العمق الاستراتيجي الجنوبي للسودان بشقيه الأمني والاقتصادي، وفرض انفصال جنوب السودان التغير على الشخصية الجغرافية للسودان بجوانبها المكانية والوظيفية، ذلك أن مقومات الدولة وخصائص شخصيتها الجغرافية لها مرتكزات ثلاثة تتمثل في المكونات الطبيعية والبشرية والاقتصادية. وأن هذه المرتكزات هي التي تمنح الدولة شخصيتها السياسية والحضارية (إلياس، 2015: 89).

وتتسم العلاقات بين دولتي السودان بالتوتر الدائم نتيجة التباين في التوجهات الإقليمية. وتتزايد حدة التوتر الدائم بين الدولتين نتيجة لرؤية دولة الجنوب للسودان بكونها العدو الأهم. ويمكن حصر الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دولة السودان في المستويات التالية:

(1)الخصائص الجغرافية:

جعلت العناصر الجغرافية الرئيسة المكونة لدولة السودان الموحد قبل الانفصال منه دولة متفردة من حيث المساحة والموقع والامتداد الجغرافي والموارد الطبيعية المتنوعة.

فمن حيث الموقع الجغرافي فقد كان يمتد لتغطية 18 دائرة عرضية محتلاً بذلك موقعًا جغرافيا متفردًا يمثل قلب القارة الافريقية وحلقة الوصل بين الدول الافريقية والعربية، فضلاً عن أن هذه الامتداد قد منح السودان الامتداد نحو الأقاليم المدارية بمنتجاتها النباتية والحيوانية المتنوعة (التوم، 2010: 264).

ومن حيث المساحة فقد بلغت مساحة السودان قبل الانفصال نحو 2,590,000 كم^2، محتلاً بذلك المرتبة العاشرة على مستوي العالم متفوقًا على دول غرب أوروبا مجتمعة، وفي مقدمة الدول الإفريقية والعربية والإسلامية. غير أنه وبعد انفصال الجنوب، والتي شكلت مساحته نحو 634,612كم^2، أي أن السودان فقد نحو 24,5% من مساحته، وأضحي ترتيب السودان يلي كل من المملكة العربية السعودية وكازاخستان والجزائر والكونغو. وتمثل الحدود الشمالية لدولة جنوب السودان الحدود الأطول لها، إذ تمتد لمسافة 2010كم، تشكل نحو 41,6% من إجمالي حدود دولة جنوب السودان؛ لتصبح بذلك أطول حدود القارة الإفريقية، وفقدت السودان عمقها الإفريقي.

وبالنسبة للموقع المجاور فقد ترتب على انفصال الجنوب اختفاء ثلاثة دول من الخريطة السياسية لدولة السودان، وهي حدوده مع كينيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية، مقابل ظهور دولة الجنوب والتي أصبحت تمثل أطول حدود بين دولتين في أفريقيا، كما أصبحت كل من جمهورية أفريقيا الوسطي وأثيوبيا تتوسط حدود الشمال والجنوب غربيًا وشرقًا على التوالي. وقد تُغير هذه التحولات من موازين القوي الإقليمية بظهور دولة جديدة بولاءات وانتماءات وتوجهات جديدة.

ومن الناحية السكانية فقد بلغ إجمالي عدد سكان السودان الموحد قبل الانفصال عام 2011م نحو 45,1مليون نسمة، وبانفصال دول الجنوب فقد السودان نحو 9,8مليون نسمة، تشكل ما نسبته 21,75% من إجمالي سكانه قبل الانفصال ليصبح إجمالي عدد سكان السودان 35,3 مليون نسمة عام 2011م، ارتفع إلى نحو 42,8 مليون نسمة عام 2019م. وتشير الدراسات الاستراتيجية إلى دور السكان الكبير في قوة الدولة ووزنها السياسي، وعليه؛ فقد اتجه التوازن السكاني نحو مزيد من الخلل بين السودان وأكبر جارتين سكانيًا وهما مصر؛ والتي بلغ عدد سكانها 100,3مليون نسمة، وإثيوبيا والتي بلغ عدد سكانها 112,07مليون نسمة عام 2019م، إذ يعد التوازن السكاني جزءًا مهمًا من التوازن الاستراتيجي الإقليمي.

(2)الأبعاد الاقتصادية:

لا تمثل الموارد الاقتصادية القاعدة الأساسية والعمود الفقري للنشاط الاقتصادي فحسب، بل أنها تؤثر على القوة السياسية وعلى السلام الاجتماعي والاستقرار والسلوك السياسي، وعلى خصائص اللاندسكيب السياسي

والحضاري فيها، وعلى علاقاتها الخارجية أيضًا (الديب،2002: 318). ومثل انفصال جنوب السودان أبعادًا جيوبوليتيكية عدة في المجال الاقتصادي على دولة السودان؛ في:

(أ) الأراضي الزراعية: فقد السودان بانفصال الجنوب جزءًا كبيرًا من موارده الطبيعية، ويوضح الجدول (1) نسبة الأراضي التي فقدها السودان من مساحته بعد الانفصال.

جدول (1) التوزيع العددي والنسبي للأراضي الصالحة للزراعة التي فقدها السودان بعد الانفصال 2012م

المورد / الدولة	المساحة "كم^2"	%	الأرض الصالحة للزراعة	%
السودان الموحد	2,560,000	100	840,000	32,8
جمهورية السودان	1,861,111	72,7	630,300	75
دولة جنوب السودان	699,000	27,3	209,700	25
المصدر: شعبة الزراعة والثروة الحيوانية والمياه،2012م: 4				

ويتضح من الجدول والشكل السابقين أن السودان فقد مساحة كبيرة من أراضيه الصالحة للزراعة تقدر بنحو 209,700كم^2، تشكل ما نسبته 25% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة في السودان الموحد قبل الانفصال. وعليه؛ فقد السودان قرابة ربع مصادره الرئيسة لإنتاج الغذاء وما يتبع ذلك من انخفاض في مستوي معيشة السكان وسد احتياجاتهم الأساسية.

(ب) الموارد الغابية: تغطي الغابات نحو 29,6% من مساحة السودان قبل الانفصال، وتتنوع من حيث الكثافة ونوعية الأشجار من الشمال إلى الجنوب اعتمادًا على الظروف المناخية وخصائص التربة، وتساهم الغابات بنحو 3,3% من إجمالي الناتج القومي، وتوفر 71% من جملة الطاقة الكلية المستهلكة بالدولة، كما ظلت تسهم بأكثر من 12% من عائدات الدولة من العملات الصعبة، إضافة إلى توفيرها لفرص عمل لنحو 14% من جملة السكان (إلياس، 2015: 99). كما يتضح من الجدول (2).

جدول (2) التوزيع العددي والنسبي لمساحة الغابات في دولتي السودان2012م

المورد / الدولة	المساحة "كم^2"	%
السودان الموحد	757,760	29,6
جمهورية السودان	596,990	78,8
دولة جنوب السودان	160,770	78,8
المصدر: شعبة الزراعة والثروة الحيوانية والمياه،2012م: 9		

ويتضح الجدول السابق فقد دولة السودان بانفصال الجنوب نحو 160,770كم^2 من ثروته الغابية، تشكل ما نسبته 21,2% من إجمالي الغابات في السودان. فضلاً عما يعانيه السودان عقب الانفصال عن جنوب السودان

الغني غابيًا من عوامل التصحر والزحف الرملي وشق الطرق وعمليات التعدين مما يزيد من المخاطر التي تتعرض لها الثروة الغابية في السودان، وينذر بمزيد من مساحات الفقد في مساحات الغابات.

(ج) المراعي الطبيعية والثروة الحيوانية: تحتل المراعي مساحات واسعة ضمن بيئات السودان النباتية المختلفة، وتعتبر المراعي الطبيعية المصدر الرئيس لتغذية الثروة الحيوانية في السودان، وتبلغ مساحة المراعي الطبيعية في السودان 1,1مليون كم^2، تمتد من المناخ شبه الاستوائي في الجنوب إلى السافانا الفقيرة في وسطه وشماله، يعتمد عليها 90% من الثروة الحيوانية. ويسهم قطاع الثروة الحيوانية بنحو 21,2% من الناتج المحلي الإجمالي (إبراهيم،2012: 40) ويمتلك السودان ثروة حيوانية متنوعة، وقد بلغ إجمالي أعداد الثروة الحيوانية في السودان 141904رأسًا عام 2010م انخفضت إلى 104278 رأسًا، وقد شكلت نسبة الانخفاض نحو 26,5% (العرض الاقتصادي،2010: 59، 2011: 62) فقد حرم الانفصال بعد القبائل من المراعي التي اعتادوها في تنقلاتهم السنوية، الأمر الذي ضعف من مصادر الإنتاج والتنمية في السودان (عبد القوي،2011: 145)

(د) البترول: بدأ البترول يشكل وجودًا متزايدًا في النشاط الاقتصاد السوداني منذ عام 1999م مما غير هيكل الاقتصاد السوداني بشكل كامل على مستوي الإنتاج الداخلي وأيضًا على مستوي التجارة الخارجية. فعلى مستوي الموازنة الداخلية صار عائد البترول يسهم بنحو 48: 50% من الإيرادات العامة وباقي الإيرادات هي إيرادات ضرائبية تقليدية وهذه تعد طفرة كبري في حركة الاقتصاد (إلياس، 2012: 107)، إذ تحول اقتصاد السودان من اقتصاد انتاجي يعتمد على الزراعة إلى اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات البترول، وقد حدث هذا التحول نتيجة اعتماد الدولة شبه الكامل على إيرادات البترول وخصوصًا المستخرج من الجنوب، فقد بلغت نسبة صادرات البترول إلى اجمال الصادرات في السودان نحو 95% (رأفت،2011: 7).

ونخلص مما سبق بأن انفصال جنوب السودان ترتب عليه أبعادًا جيوبوليتيكية سلبية على الاقتصاد السوداني، ومنها:

– تقلص حجم الموازنة العامة للدولة، بعد فقدان عائدات بترول الجنوب، حيث اضطرت حكومة السودان إلى ضغط النفقات العامة، مما أثر سلبًا في قطاعات الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان، فضلاً عن الاضطرار إلى رفع الدعم عن السلع الأساسية مثل البترول والسكر، ووقف استيراد بعض المواد غير الضرورية، مما أدي إلى ارتفاع نسب التضخم والغلاء.

– اضطرت الدولة لتعويض ذلك إلى زيادة الضرائب والرسوم الجمركية، دون أن تزيد الأجور بالنسبة نفسها، مما أدي إلى زيادة العبء المعيشي على الطبقات المتوسطة والضعيفة، التي ظلت تعاني لسنوات من الضائقة المعيشية، ولم تتحسن أحوالها حتى بعد تدفق عائدات البترول، وسيصب ذلك في اتجاه زيادة الاضطرابات السياسية.

– لم تستطيع الحكومة مقابلة تعهداتها الداخلية في اتفاقيات السلام تجاه تعمير وتأهيل وتنمية مناطق دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وشرق السودان، مما أفضي إلى بعض المشكلات والاحتجاجات السياسية.

وزادت حدة التوتر بين السودانيين والحومة بعد أن ارتفع الحد الأدنى للمعيشة ثلاثة أضعاف، وعجزت الحكومة عن توفير السيولة النقدية، مما ترتب عليه مظاهرات عارمة عمت أرجاء السودان منذ 19 ديسمبر 2018م مما أوقع عشرات القتلى والمصابين احتجاجًا على ارتفاع الأسعار، إلى أن أعلن الجيش في الحادي عشر من أبريل 2019م خلع الرئيس السوداني وبدء مرحلة انتقالية مازالت مستمرة.

(3) الأبعاد الأمنية:

تشكل دولة جنوب السودان خطرًا أمنيًا على الأمن القومي لدولة السودان، حيث قامت الحركة الشعبية بدعم الحركات المتمردة في مختلف أقاليم السودان لتقويض وتفكيك وحدة السودان مثل الحركات المتمردة في دارفور (الحباشنة،2013: 23)، حيث إن ثمة ترابط بين أزمة دارفور ومشكلة جنوب السودان وإن اختلفت بعض عناصر كل منها، فقد تصاعدت أزمة دارفور منذ أن استطاع الجنوبيون الحصول على عدة حقوق منها تقاسم السلطة والثروة في السودان، ثم حق تقرير المصير يناير 2011م، وكان لكلا المشكلتين ذريعة عريضة للتدخل الدولي في الشئون السودانية.

وقد بدأت الأوضاع الأمنية في دارفور بالتدهور التدريجي منذ فبراير 2003م، فقد بدأت الأحداث كنهب مسلح بسبب الفقر والبطالة والجفاف، ثم تطورت إلى صراع بين القبائل، ثم انتهي الأمر بتمرد مسلح ذي طابع سياسي ضد النظام الحاكم في السودان، مطالبًا بالاقتسام العادل للثروة والسلطة والمشاركة الديمقراطية في القرار السياسي والإداري (عودة، 2014: 117).

وتجدر الإشارة إلى إن احتمالية الحرب بين الدولتين السودانيتين واردة نتيجة العديد من الأسباب، نظرًا للمشكلات العالقة بين الدولتين والتدخلات الخارجية ومساندة دول الجوار للجنوب، ولكن هذه الحرب في حالة نشوبها ستكون مختلفة عما سبق، حيث ستكون حربًا بين دولة ودولة وليست كما كانت في السابق قتال بين حكومة وحركة، مما سيهدد كافة أرجاء الدولتين.

ونتج عن انفصال الجنوب زيادة وتيرة الاضطرابات الأمنية في أقاليم السودان الشمالية مطالبة بالمزيد من الحكم اللامركزي، ومن اقتسام الثروة مع المركز، واحتجاجًا على معالجة الحكومة لبعض القضايا مثل تنفيذ اتفاقية الشرق، أو توطين المتأثرين بسد مروي، أو إنشاء خزان كجبار أو غيرها، وربما تشتطُّ بعض الجماعات لتطالب بتقرير المصير أو الانفصال كلية عن السودان مثل ما فعل الجنوب، حيث برزت مسألة ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، مما يجعل الباب مفتوحًا أمام المزيد من النزاعات والمطالبات بالانفصال لسكان الولايتين.

(4) مشكلات ترسيم الحدود:

تعد مشكلات ترسيم الحدود بين دولتي السودان من أكثر المشكلات أهمية فيما يتعلق بإثارة النزاعات بين الدولتين.

وعلى الرغم من مضي بضع سنوات على انفصال جنوب السودان عن السودان، ومع ذلك لم يتم التوصل لاتفاق بشأن الحدود التي تفصل البلدين والبالغ طولها 2,010كم، وما تزال الحدود تشهد تواجدًا عسكريًا والتجارة متوقفة، ويستمر تعرض الرعاة الشماليون الذين يهاجرون موسميًا إلى جنوب السودان للمضايقات على جانبي الحدود. ومنذ عام 2011م يواجه كل من السودان وجنوب السودان مهمة بالغة الصعوبة تتمثل في إنشاء حدود على قدر كاف من الثبات لتعيين أراض كلا الدولتين بشكل مطلق وعلى قدر كاف من المرونة بحيث تسمح للمجموعات المهاجرة بالحفاظ على أسلوب حياتهم.

وتجد الإشارة إلى اتفاق الدولتين على أن تكون حدود عام 1956م هي الحدود الدولية بين الدولتين، حيث جاء في دستور حكومة السودان الانتقالي لسنة 2005م في الباب الحادي عشر الفصل الأول الخاص بإنشاء حكومة جنوب السودان، الفقرة 159 إنشاء حكومة في جنوب السودان بحدوده في الأول من يناير 1956م تعرف بحكومة جنوب السودان، وتتكون من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية (تورشين،2016: 55).

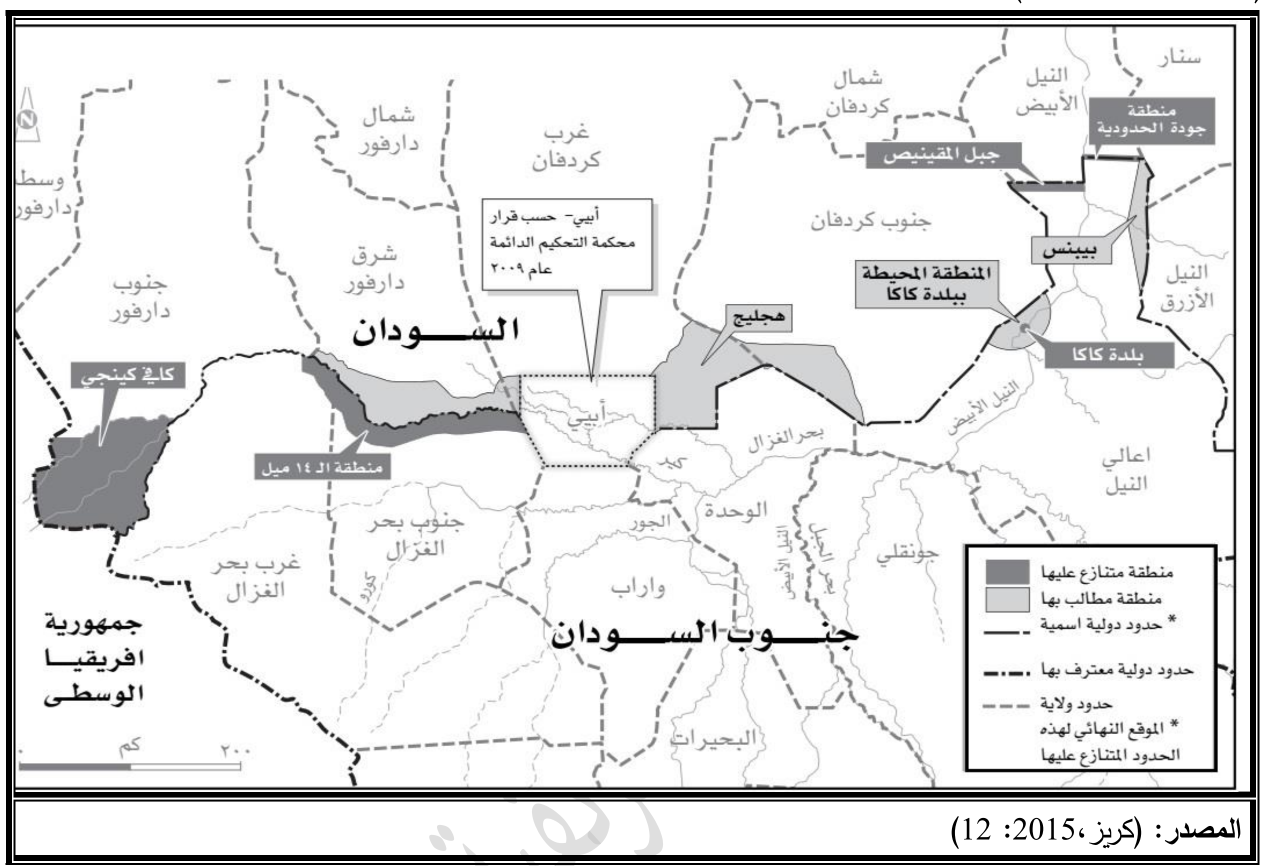
وتبدأ الحدود بين الدولتين من ولاية جنوب دارفور من أقصى الشرق على الحدود مع جمهورية إفريقيا الوسطى مرورًا بولاية جنوب كردفان، ولاية النيل الأبيض، ولاية سنار وولاية النيل الأزرق في الشرق على الحدود مع إثيوبيا. إلا أن هنالك بعض المناطق اختلف الطرفان حولهما وهي "أبيي، كاكا التجارية، حفرة النحاس، سماحة، جودة، المقينص" باعتبار أن هذه المناطق ذات أهمية استراتيجية. وقد تم حسم نحو 80% من ترسيم الحدود نظريًا، وقد اعتمد البرلمان السوداني تحديد الخط الحدودي الجنوبي دون الاعتماد على عمليات مسح بين الولايات، مما ترتب عليه العديد من النزاعات مع البدء في عملية وضع العلامات الحدودية على الأرض، مما أوجد نقاط توتر ساخنة في تلك المناطق.

وتواجه عمليات ترسيم الحدود بين الدولتين – إذ سلمنا بالمناطق المتفق عليها –عقبات متباينة فالمتتبع لهذه الحدود على الخرائط القديمة التي فصلت الأقاليم الجنوبية عن الأقاليم الشمالية قبل الانفصال، يجد أنها متعرجة بشكل كبير وتفتقر للمثالية أو الاستقامة مما يعني التداخل الكبير والواضح لهذه المناطق في العديد من النقاط، وعدم استقرار المنطقة يجعل من الصعب وضع العلامات الحدودية الفاصلة (العذاري،2013: 189-208). ويوضح الشكل (2) المناطق المتنازع عليها بين الدولتين.

ومن خلال الشكل يتضح المناطق الحدودية المتنازع عليها بين دولتي السودان، والتي تتمثل في:

(أ) دبة الفخار: منطقة تقع على بعد أربع كيلومترات جنوب منطقة جودة بولاية النيل الأبيض ويتمحور الخلاف فيها حول مساحتها التي لا تتعدي كيلومترين شمالاً وجنوبًا، إذ تستند حكومة السودان في المطالبة بالمنطقة إلى وثيقة صادرة عام 1920م وفي يوليو 1956م حدث تغيير إداري بالحدود تعتبره الحكومة السودانية

غير ملزم ولا يؤخذ به في القانون الدولي، كما أن "اتفاقية نيفاشا" حددت ترسيم الحدود كما هي عند الاستقلال (تورشين،2016: 55).



المصدر: (كريز،2015: 12)

شكل (2) المناطق الحدودية المتنازع عليها بين دولتي السودان

(ب) منطقة جبل المقينص: تقع المنطقة في مساحة حدودية بين ثلاث ولايات النيل الأبيض وجنوب كردفان بالسودان وولاية أعالي النيل بجنوب السودان، وتشتهر المنطقة بالزراعة والرعي ويقطنها قبائل متعددة مثل "الأحامد" و"الكنانة" و"الكواهلة" و"بني عمران" و"الشلك" و"الدينكا" و"النوير". ويدور الخلاف بين الطرفين على المنطقة التي تبعد نحو 147كم جنوب غرب مدينة كوستي، حيث فهم الجنوبيون أن المعني هو وقوع المنطقة بسبب تفسير خاطئ لترجمة about شمال خط 12.

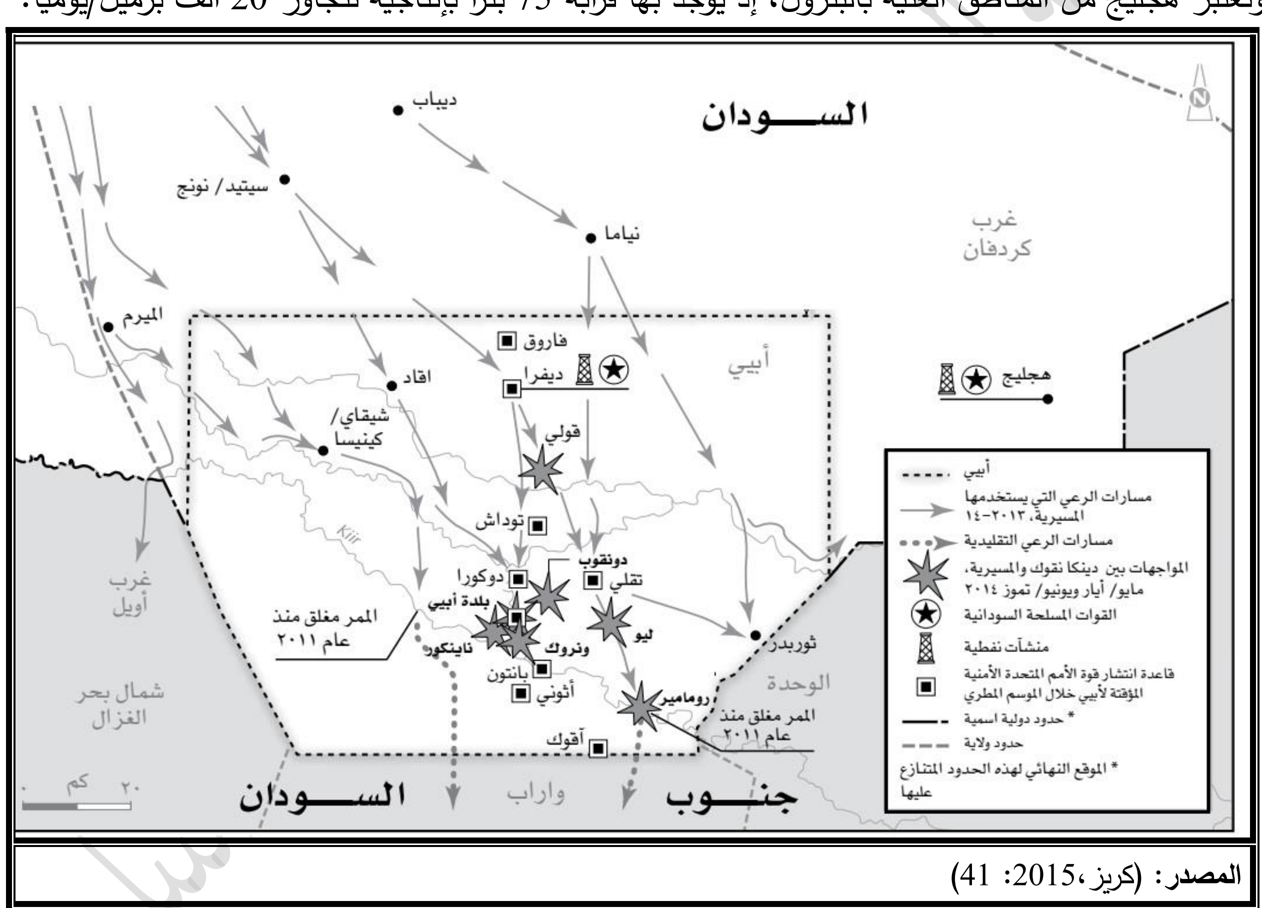
(ج) منطقة كاكا التجارية: تفصل بين ولايتي جنوب كردفان وولاية أعالي النيل، وتعتمد الحكومة السودانية في موقفها على وثيقتين من الحاكم العام قبل استقلال السودان، حيث قضي بنقل كاكا التجارية من أعالي النيل إلى كردفان عامي 1923، 1929م ولم تلغ تلك الوثائق حتى الآن، بينما تعتمد حكومة الجنوب في وثائقها على خريطة السودان وجنوب السودان بتاريخ 1956م (عبد القوي،2011: 164).

(د) منطقة كافي كينجي "حفرة النحاس": تقع الحدود الشمالية الغربية جنوب دارفور، وتبلغ مساحتها 13كم^2، وتعتمد الحكومة السودانية في موقفها على وثيقة صادرة عام 1944م من مدير مديرية دارفور إلى نظيره في

بحر الغزال يطلب فيه إدارة المنطقة إنابة عنه لأنها تبعد عنه قليلاً وتنقطع عنه في فصل الخريف (تورشين،2016: 55)، في حين تطالب حكومة الجنوب بفك الارتباط الاداري للمنطقة كونها خاضعة لإدارتها منذ أكثر من 50 عاما أي منذ استقلال السودان وإعادة ضمها الى ولاية غرب بحر الغزال الجنوبية.

(هـ) منطقة سماحة: تقع في ولاية شرق دارفور وتبعد أكثر من 3كم شمال خط حدود 1956م، وتقع على مجري بحر العرب، حيث تري السودان أن المنطقة تابعة لها طبقًا لكل الوثائق والخرائط التي تثبت أنها سودانية منذ عام 1889م، وعليه ترفض تضمين المنطقة ضمن مناطق النزاع الحدودي بين الدولتين.

(و) منطقة هجليج: تبعد منطقة هجليج نحو 45كم إلى الغرب من منطقة أبيي بولاية كردفان السودانية، وتعتبر هجليج من المناطق الغنية بالبترول، إذ يوجد بها قرابة 75 بئرًا بإنتاجية تتجاوز 20 ألف برميل/يوميًا.



المصدر: (كريز،2015: 41)

شكل (3) النزاع في منطقة أبيي

وقد قامت دولة جنوب السودان باحتلال منطقة هجليج في العاشر من أبريل عام 2012م، علمًا بأن هذه المنطقة ليست من المناطق المتنازع عليها ولا خلاف في تبعيتها لدولة السودان طبقًا لحدود عام 1956م، وظلت المنطقة محتلة لمدة عشرة أيام، قبل أن يقوم الجيش السوداني باستعادتها عبر قتال شرس (الأمين،2014: 94).

(ز) مشكلة أبيي: تعد منطقة أبيي من أهم المشكلات الحدودية وأكثرها تعقيدًا بين شمال السودان وجنوبه، سواء قبل انفصال الجنوب أو بعده نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل تأتي في مقدمتها العوامل الجغرافية. شكل (3)وتبلغ مساحة المنطقة المتنازع عليها 25293 ألف كم^2، وتمتد بين دائرتي عرض 00ً 20َ 9ْ و 00ً 35َ 10ْ شمالاً، وبين خطي طول 00ً 30َ 70ْو 00ً 50َ 29ْ شرقًا، وهي بذلك تقع في الشريط الحدودي بين دولتي السودان وجنوب السودان، إذ تحدها أراضي دولة السودان من الشمال والشمال الشرقي متمثلة بولاية جنوب كردفان، ومن جهة الشمال الغربي ولاية جنوب دارفور، فيما تحدها ولاية شمال بحر الغزال من الجنوب الغربي، ومن الجنوب ولاية واراب ومن الجنوب الشرقي ولاية الوحدة.

وقد أثر التركيب الجيولوجي لمنطقة أبيي بشكل غير مباشر في هذه المشكلة، إذ أصبحت المنطقة خزان طبيعي لأهم الثروات في السودان متمثلة في المياه الجوفية؛ والتي تقع على أعماق مناسبة تتراوح بين 25: 75م، وتمتاز بالعزوبة وقلة الأملاح (البديري،2005: 60-61)، لذا يسهل استثمارها، فضلاً عن البترول؛ إذ تنتج المنطقة 26,6% من بترول السودان قبل انفصال الجنوب، وقد أثر البترول في تعقيد المشكلة باعتباره من أهم الموارد في دولة فقيرة مثل السودان، إضافة إلى اتباع حكومة السودان قبل الانفصال سياسات تهجير قصري للسكان المقيمين ضمن مناطق الاستثمار البترولي، لذا حرمت قطعان الماشية من هذه الوحدات الاستثمارية وتركيز الرعي في مناطق محددة مما أدي إلى الرعي الجائر للمراعي وفقدان النباتات المتجددة (Abdalla,2010: 4) . فيما أثرت طبيعة السطح في أبيي في سهولة تحرك الرعاة، إضافة إلى كونه عامل مساعد لحدوث الفيضانات في هذه المنطقة (الشباني،2014: 68).

تتمتع منطقة أبيي بمناخ رطب، إذ تتميز بغزارة الأمطار والتي تتراوح بين 500: 1000مم، وتسبب الأمطار الغزيرة أحيانًا فيضانات تؤثر في عزل المنطقة (الجامعة العربية،2009: 44-45)، فضلاً عن تمتع المنطقة بالتربات الصالحة للزراعة، لذا استوطنت بعض القبائل التي تمارس الزراعة كقبائل "الدينكا"، كما تتميز أيضًا بالتربات الصالحة للرعي لذا لجأت إليها قبائل "المسيرية".

ويتمثل سكان منطقة أبيي بقبيلتي "الدينكا نقوق" الافريقية، و"المسيرية" العربية، ويدين جزء من "الدينكا نقوق" بالوثنية، وقد انتشرت بينهم المسيحية أبان الاحتلال الإنجليزي، فيما يدين "المسيرية" بالإسلام، ولم يؤثر التباين العرقي واللغوي لسكان أبيي على عدم الاستقرار في البداية، إذ كانت تحل جميع مشاكل الحدود بين هذه القبائل بالطرق التقليدية، إلا أن ظهور البترول في المنطقة يعد سببًا رئيسًا في إيجاد الانقسام السياسي بين هذه القبائل (تورشين،2016: 56).

وقد خصص اتفاق السلام الشامل بروتوكولا منفصلاً لحسم النزاع حول تبعية منطقة أبيي، حيث نصت المادة 183 من الدستور في هذا الشأن على أن يدلي سكان منطقة أبيي بأصواتهم في استفتاء منفصل يتزامن مع استفتاء جنوب السودان، يتضمن أحد الخيارين، أولهما أن تحتفظ منطقة أبيي بوضعها الإداري الخاص في

الشمال، وثانيهما أن تكون منطقة أبيي جزءًا من بحر الغزال. وعلى الرغم من ذلك فإن منطقة تبعية أبيي لم تحسم إلى الآن ولم يجر الاستفتاء (الأمين،2014: 93)

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلي تثبتت سلطات الحكم الثنائي "البريطاني–المصري 1898– 1956م" حدود أبيي وفقًا للحدود في زمن الدولة العثمانية والدولة المهدية، إلا أن سلطات الحكم الثنائي أصدرت قرارًا عام 1905م حولت فيه مشايخ "الدينكا نقوق" من ولاية بحر الغزال إلى ولاية كردفان، مما اعتبر تحويل لحدود أبيي على الرغم من عدم وجود خرائط أو تقارير تثبت ذلك (الشباني،2014: 80).

في عام 1972م ومن خلال اتفاقية أديس أبابا التي انهت الحرب الأهلية الأولي "1955– 1972م" أُعتبرت أبيي جزءًا من الجنوب، إلا أن هذه الاتفاقية لم تحظ برضا قبلية "المسيرية" واعتبرته تهديد لحدودها المتوارثة، مما اضطر الحكومة إلى إعادة النظر فيها من خلال وضع بند إجراء استفتاء حول وضعية المنطقة الإدارية إلا أن هذا الاستفتاء لم يجر.

في عام 2005م تم توقيع اتفاقية السلام الشامل التي انهت الحرب الأهلية الثانية "1983– 2005م" وبموجب الاتفاقية تم توزيع عائدات البترول في المنطقة بين الشمال والجنوب وبين قبيلتي "المسيرية" و"الدينكا نقوق"، إضافة إلى تحديد يوم التاسع من يناير 2011م موعدًا للاستفتاء الخاصين بانفصال الجنوب وتبعية منطقة أبيي، وبالرغم من تزامن الاستفتاءين في نفس اليوم إلا أنه أجري الاستفتاء الخاص بانفصال الجنوب فقط، ولم يجر استفتاء أبيي بسبب الاختلاف حول من يحق لهم التصويت وبقيت مشكلة أبيي معلقة حتي الآن.

(5) الأبعاد الاجتماعية:

أسفر التقسيم السياسي للمناطق الحدودية المتنازع عليها إلى تمزيق وحدات اجتماعية أقامت في تلك المناطق منذ عهود طويلة وتعايشت بشكل كامل، منها قبائل تمتهن الزراعة وأخري تمتهن الرعي أو الصيد، فقبائل "المبان" و"الأدوك" و"الإنجسنا" و"البورون" معها قبلية "الدينكا" شرق النيل الأبيض، وشمالاً قبلية "رفاعة" بولايتي النيل الأزرق وسنار وعلى الحدود مع أعالي النيل وتمتد مراعيهم إلى الجنوب في أعالي النيل وكذلك قبلية "دار محارب"، وبعبور النيل الأبيض والاتجاه نحو ولاية النيل الأبيض يوجد "بنو سليم" و"أولاد حميد" الذين تمتد مراعيهم حتي أطراف ملكال، ويتداخلون مع قبيلة "الشلك" بولاية النيل الأبيض"، ثم "كنانة" و"الحوازمة" الذين ينتشرون من ولاية جنوب كردفان صوب الضفة الغربية للنيل الأبيض، أما الضفة الشرقية تسكنها قبلية "الدينكا"، وهناك قبيلة "الشلك" في غرب النيل وذلك بالاقتراب من مصب نهر السوباط، وبالاتجاه جنوبًا توجد قبيلة "النوير" في بداية بحر الجبل وفي جبال جنوب النوبا، وشمال بحر العرب توجد قبيلتا "الدينكا" و"النوير" في ولاية الوحدة، ثم تتداخل قبيلة "المسيرية الحمر" جنوب بحر العرب وفي الشمال قبيلة "الزريقات"، كما أن هناك تداخلاً بين القبائل العربية وقبائل "دينكا نقوك" في منطقة "أبيي" جنوب كردفان، وفي جنوب دارفور وشمال بحر العرب قبائل "الرزيقات" و"الهبانية" و"التعايشة" الذين تتداخل معهم قبيلة "الفرتيت" شرق "حفرة النحاس" ويمتدون حتي

جنوب بحر العرب مع قبيلتي "كريش" و"فورقي" على الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطي (عمر، 2014: 19).

(6) تحركات اللاجئين العابرة للحدود السودانية:

تحتل دولة جنوب السودان المرتبة الثالثة عالميًا من حيث عدد اللاجئين الفارين منها نتيجة النزاعات المسلحة بها بنحو 2,3 مليون نسمة، تشكل نحو 11,3% من إجمالي عدد اللاجئين في العالم والبالغون نحو 20,3 مليون لاجئ عام 2018م (UNHCR,2018: 14) وتعد أكبر أزمة للاجئين في القارة الأفريقية، ويتألف نحو 80% من اللاجئين من الأطفال والنساء. ويوضح الجدول (3) والشكل (4) تحركات اللاجئين من جنوب السودان باتجاه دول الجوار الجغرافي عام 2018م.

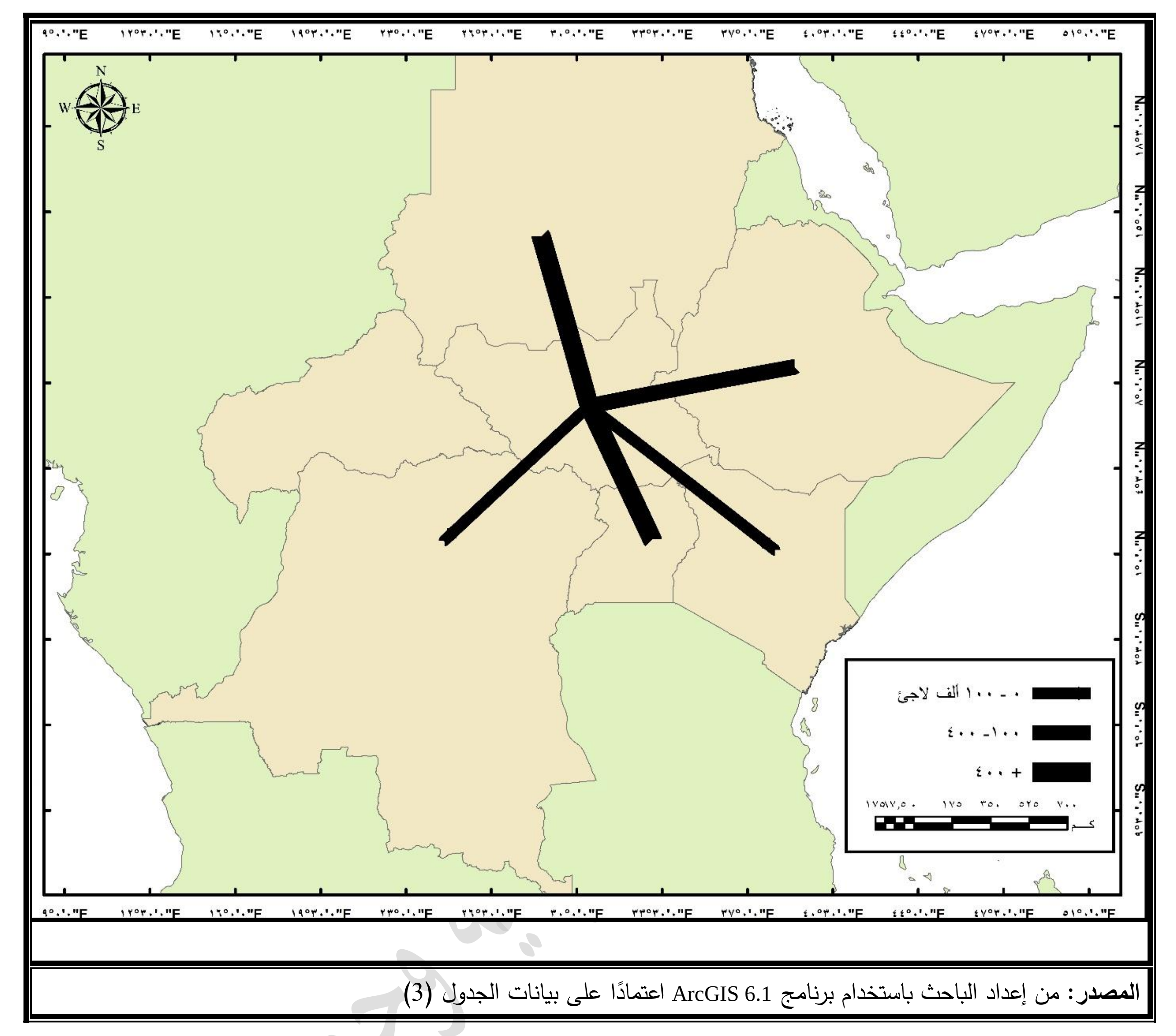
ويوضح الجدول (3) والشكل (6) تحركات اللاجئين العابرة للحدود إلى دول الجوار عام 2018م

الدولة	عدد اللاجئين "نسمة"	%	المتطلبات المالية "دولار"
السودان	855,962	36,7	665,727,507
أوغندا	833,784	35,7	1,064,040,701
كينيا	118.067	5,1	211,421,839
إثيوبيا	422,240	18,1	692,021,769
الكونغو	102,044	4,4	105,599,635
الإجمالي	2,309,031	100	2,725,101,404

Source: The UN Refugee Agency, 30June 2019

شكل (4) التوزيع العددي لتحركات اللاجئين من جنوب السودان باتجاه دول الجوار عام 2018

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتبين أن السودان من أكبر الدول المستقبلة للاجئين من جنوب السودان، حيث يقطن بها نحو 855,962 لاجئًا من جنوب السودان، يشكلون 36,7% من إجمالي اللاجئين من دولة جنوب السودان. ومازالت تستقبل أعدادًا من اللاجئين على طول خط الحدود الفاصل بين الدولتين، إذ تسمح السودان بالوصول الآمن وغير المقيد إليها من دولة الجنوب، ويقيم نحو 180,000 لاجئ في تسع مخيمات في النيل الأبيض ومخيمين في شرق دارفور، وتقيم النسبة الباقية في أكثر من 100 مستوطنة خارج المخيمات لاسيما في دارفور وكردفان والخرطوم. وتعاني تلك المخيمات من محدودية البنية التحتية والخدمات الأساسية والأمن الغذائي، وقدرت الأمم المتحدة المتطلبات المالية السنوية لهؤلاء اللاجئين بنحو 665 مليون دولار.



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 6.1 اعتمادًا على بيانات الجدول (3)

(7) مياه النيل:

مع بروز جنوب السودان كدولة مستقلة عام 2011م، فقد ارتفع عدد دول حوض النيل إلى إحدى عشرة دولة. ويقع نحو 20% من حوض النيل في جمهورية جنوب السودان، وهي الدولة الثانية مساحة في الحوض بعد جمهورية السودان التي يقع فيها نحو 45% من الحوض، كما أن حوالي 90% من جنوب السودان يقع داخل حوض النيل. وتقع المدن الرئيسية الثلاث في جنوب السودان "جوبا، ملكال، واو" على النيل الأبيض أو أحد روافده. وتلتقي معظم روافد النيل الأبيض في دولة جنوب السودان، وهناك أيضًا يلتقي النيل الأبيض الذي تأتي معظم مياهه من البحيرات الاستوائية بنهر السوباط الذي يأتي من الهضبة الإثيوبية. وتجدر الإشارة إلى أن قدرًا كبيرًا من المياه يقدر بحوالي 40: 50 مليار م^3 يتبخر ويتسرب في مستنقعات جنوب السودان. وتشير الدراسات إلى إمكانية إضافة 20 مليار م^3 إلى النيل الأبيض من هذه المستنقعات إذ ما نفذت قناة جونجلي (الفاضل،2016: 55–56).

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد انفصال دولة الجنوب أصبحت الدولة الحادية عشر في حوض النيل، كما أصبحت دولة منبع، حيث يوجد بها بحر الغزال، ولا تحتاج دولة جنوب السودان إلى مياه نهر النيل، نظرًا لوجود أنهار أخري وهطول الأمطار وكثافتها. إلا أن التخوف المصري قائم من اتفاقية "عنتيبي" القائلة بضرورة إعادة توزيع حصص المياه على دول الحوض وفقًا للمستجدات الإقليمية الجديدة. إضافة إلى ما تروجه بعض دول الحوض من قضية بيع المياه. وتأتي أهمية دولة جنوب السودان للسودان ومصر من كونها الموقع الأمثل لمشروعات زيادة حصة المياه سواء أكان ذلك بالتخزين أم بشق القنوات "كمشروع قناة جونجلي"، والتي من شأنها زيادة إيرادات مياه النيل، وما يتبعه من توليد للكهرباء.

وتعد جنوب السودان ذات أهمية خاصة بالنسبة لقضايا المياه التي تمثل جزءًا جوهريًا وحيويًا من مصالح الأمن القومي السوداني والمصري، وقد ازدادت هذه الأهمية عقب "اتفاقية عنتيبي".

وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة مناخ دولة الجنوب لا تستدعي أي حاجة لمياه الأنهار أو البحيرات للزراعة، حيث إن كميات مياه الأمطار طوال العام قد تكون أكثر من الحاجة بكثير، هذا بالإضافة إلى أن مياه الأنهار القادمة عبر الحدود الجنوبية والغربية جعلها تشكل مشكلة ما يسمي "بالسدود" قبل النيل الأبيض.

وتتركز حاجة جنوب السودان لاستغلال مياه النيل الأبيض وروافده في توليد الطاقة وحركة الملاحة النهرية لربط المدن الواقعة على الشواطئ وخاصة أنها المدن الرئيسة في الجنوب (الساعوري،2012: 39).

لقد تسببت الحرب الأهلية في جنوب السودان في إيقاف تنفيذ مشروع قناة جونجلي بعد أن انجز نحو 60%، وحرمت مصر والسودان من أربع مليارات إضافية من مياه النيل (الفاضل،2016: 48)، وهذه العوامل السياسية والصراعات تعيق استثمار الإمكانات الكبيرة المائية والطبيعية والبشرية التي ستجنيها المنطقة.

ويعود التفكير في قناة جونجلي إلى عام 1899م، حيث قامت وزارة الأشغال العامة في مصر آنذاك بإعداد تقرير عام عن النيل في السودان. وفي عام 1904م أصدر التقرير تحت عنوان "تقرير عن حوض أعالي النيل مع مقترحات لتحسين النهر"، ويتضمن وصفًا دقيقًا للنيل الأبيض وروافده من البحيرات الاستوائية، وحتى نقطة التقائه بالنيل الأزرق في الخرطوم، وتضمن التقرير عدد من المقترحات لزيادة إيراد مياه نهر النيل في مصر، وشملت المقترحات حفر قناة من منطقة "بور" حتى "ملكال" في جنوب السودان بطول 340كم لتحمل مياه بحر الجبل مباشرة إلى النيل الأبيض، دون أن تمر هذه المياه بمنطقة المستنقعات المعروفة بالسد، حيث يتبخر ويتسرب معظمها. ومن هذه القناة، يمكن إضافة نحو خمس مليارات متر^3 من المياه للنيل الأبيض. وبهذا المقترح كانت بداية مشروع قناة جونجلي، شكل (5).

وتم التوقيع على اتفاقية بناء قناة جونجلي بين مصر والسودان في 6 يوليو عام 1974م، إلا أن مشروع القناة أصبح محورًا كبيرًا للخلاف بين "جوبا" و"الخرطوم"، ثم داخل الجنوب نفسه، ثم بين الشمال والجنوب وهدفًا

رئيسًا في الحرب الأهلية بينهما. وقد استمر العمل الفعلي بداية من عام 1978م في حفر قناة جونجلي، وحتى قامت الحركة الشعبية لجنوب السودان بإيقاف العمل في القناة عام 1984م.



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.6.1 اعتمادًا على: (Allam,2018: 2)

شكل (5) مشروع قناة جونجلي

وهناك عددًا من العوامل والظروف التي تحيط بمسألة تنفيذ واستكمال العمل في قناة جونجلي، أهمها:

– **المردود الاقتصادي:** حيث لن تفكر حكومة جنوب السودان في إكمال القناة إن لم تكن لها مردودًا اقتصادًا. فضلاً عن ارتفاع تكلفة تنفيذ المشروع، فقد تجاوز تكلفة الجزء الذي اكتمل من القناة نحو 200 مليون دولار آنذاك، مما يعني أن التكلفة الحالية ستكون باهظة.

– **إعلان مستنقعات بحر الزراف محميات طبيعية:** حيث تم في يونيو عام 2006م مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف والمعروفة بـ "السد" مناطق رطبة ذات أهمية عالمية "محميات طبيعية".

– **الوضع الأمني في جنوب السودان:** حيث الوضع المضطرب والتوتر والاقتتال القبلي والتمرد الذي يسود في ولاية جونجلي في الفترة الأخيرة.

– **صراع الحقوق مع دول حوض النيل:** أوضحت دول الحوض الأخرى ضرورة أن تكون طرفًا في كل ما يتعلق بمياه النيل، وأن تنال حقوقها في مياه الحوض. وعليه؛ فلن تلتزم تلك الدول الصمت تجاه أية فكرة لإكمال قناة جونجلي، أو بناء قناة أخري في مناطق المستنقعات في جنوب السودان قبل معالجة مسألة حصتها من مياه النيل (Collins,1990).

ثالثًا: الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على إثيوبيا:

تأتي إثيوبيا كواحدة من أهم دول الجوار لدولة جنوب السودان، إذ تمثل مكانة متقدمة في علاقات دولة الجنوب مع دول الجوار، وتعد أخطر نقاط التماس من منظور الحدود وما يتصل بها من تواصل اجتماعي واقتصادي بمتطلباتها الأمنية؛ وتأتي تلك الخصوصية للأسباب التالية:

– يجاور جنوب السودان إثيوبيا بأكبر عدد من الولايات، وهي أعالي النيل، وجونجلي، وشرق الاستوائية.

– ترتبط دول الجنوب مع إثيوبيا بأهم أحواض المياه التي تغذي نهر النيل بالمياه، ويأتي على رأسها حوض النيل الأبيض.

– تعتبر إثيوبيا أكبر دول الجوار تداخلاً سكانيًا مع دولة جنوب السودان عبر الحدود المباشرة، إذ تقدر عدد القبائل والقوميات والعشائر الحدودية المباشرة بنحو 65 اثنية على طول الشريط الحدودي، وتحظي الروابط الاثيوبية مع الجنوب السوداني بأكبر عدد من القبائل المتداخلة المصنفة لغويًا وهي ثمانية قبائل بلغات نيلية صحراوية (البشير ،2012: 17–30).

– تمثل إثيوبيا نقطة الارتكاز لسياسة الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل في منطقة الشرق الأفريقي، ومن ثم فإن دورهما المهيمن على توجهات إثيوبيا سيدفعان المنطقة نحو عملية إعادة لتوزيع الأدوار السياسية في منطقة شرق أفريقيا، والتي تكمن في جعل المنطقة بأسرها في حالة عدم استقرار ونزاع دائمين.

– تعتبر إثيوبيا أكبر دول الجوار مع دول الجنوب في حجم السكان، حيث يبلغ سكانها نحو 112 مليون نسمة وفقًا لتقدير عام 2019م، وما يرتبط بذلك من توتر سياسي.

وعليه؛ يمكن حصر الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال دولة جنوب السودان على دولة الجوار إثيوبيا فيما يلي:

(1) المشكلات الحدودية:

يبلغ طول الحدود المشتركة بين دولتي جنوب السودان وإثيوبيا نحو 892,7كم، تشكل 18,5% من إجمالي حدود دولة الجنوب مع دول الجوار، قد تظهر مشكلات في مناطق قامبيلا وبعض المناطق على طول الشريط الحدودي للولايات الجنوبية الثلاث. واتفقت الدولتين على تشكيل قوة مشتركة لمراقبة الحدود وذلك في سبتمبر

2018م، على أن تكون من مهامها مكافحة التهريب والاختراق غير الشرعي للنازحين ومكافحة المخدرات وتهريب الأسلحة.

ويأتي ذلك كرد فعلى طبيعي لما تشهده هذه المنطقة الحدودية من توتر حدودي، متمثلة في عمليات القتل، والتي تقوم بها قبائل "المورلي" التابعة لدولة جنوب السودان بحق الشعب الإثيوبي، وما يتبع ذلك من توتر على طول خط الحدود بين الدولتين.

(2) مياه النيل:

لقد عزز قيام دولة جنوب السودان الغنية بالمياه من موقف إثيوبيا في مواجهة السودان ومصر بشأن مياه النيل، ولاسيما أن دولة الجنوب لن تتردد في دعم إثيوبيا، التي كثيرًا ما أدت دورًا رئيسيًا في تأمين تسليح حكومة الجنوب، وتدريب الجيش الشعبي على مر العقود الثلاثة الماضية، في ضوء سعي جوبا المستمر لمد أواصر التعاون الاستراتيجي مع أديس أبابا، إدراكًا منها لأهمية إثيوبيا كلاعب مهم في منطقة القرن الإفريقي (نور،2016: 33).

وترتب على انفصال السودان السماح لإثيوبيا بالمضي قدمًا في مشروعاتها المائية على حساب اتفاقية المياه الموقعة في دول الحوض عام 1958م، والتأكيد على اتفاقية "عنتيبي" والتي تقتضي بإعادة توزيع حصص المياه على دول الحوض في ضوء المستجدات الجديدة في المنطقة، وما يؤكد ذلك إرسال إثيوبيا لبعض القوات إلى منطقة أبيي.

(3) التكوين الاثني ووحدة الدولة الإثيوبية:

إن تطبيق حق تقرير المصير على شعب جنوب السودان، هو أول حالة في افريقيا يتم بها إعمال هذا المبدأ على أقلية من مواطني دولة مستقلة، والتي فتحت الباب لمراجعات كثيرة في دول الجوار، والمثال الواضح لذلك هو الدولة الاثيوبية، حيث إن لهذه الدولة مشكلات متعددة عدد كبير من القوميات المختلفة (البشير،2012: 17-30).

وعليه؛ فقد تحذو بعض الإثنيات في إثيوبيا حذو ما حدث في الجنوب وانفصاله عن الشمال، حيث تزخر دولة إثيوبيا ببعض القوميات، والتي لها تطلعات انفصالية، فقد تنتقل عدوي الانفصال بأعراضه المتعددة، فإثيوبيا تحمل في جسدها العديد من الإثنيات، فضلاً عما يتبعها من تعددية عرقية ولغوية ودينية. ولكل من هذه التكوينات الإثنية مساحات جغرافية كبيرة، وأعداد سكانية كبيرة، مما يجعلها في حالة صراع مستتر مع الدولة للمطالبة بالانفصال، ولعل ما حدث مع إرتيريا يؤكد ذلك. بل إن بعض التكوينات الإثنية تتجاوز المشكلة الإريترية، مثل منطقة "الأوروميا" ولغتها الخاصة "الأرومو" والتي يبلغ سكانها نحو 25 مليون نسمة، والتي لها متحدثين في كل من كينيا والصومال، وهو ما عزي بإنشاء جبهة تحرير أورومو على غرار الحركة الشعبية لتحرير السودان. وكذلك مشكلة "أوجادين" ذو الميول الصومالية الإسلامية وسكانه البالغ عددهم نحو ستة مليون

نسمة، ومساحته التي تتجاوز 279 ألف كم^2، فضلا عن مشكلة مثلث عفار مع كل من إرتيريا وجيبوتي، مما يضع الدولة في وضع حرج ويجعلها في حالة توتر دائم، وهو ما يضاعف الاهتمام بالأوضاع العسكرية وما يتبعه من إنفاق عسكري أمني على حساب خطط التنمية بها.

(4) تحركات اللاجئين العابرة للحدود الإثيوبية:

من خلال دراسة الجدول (3) والشكل (4) واللذين يوضحان التوزيع العددي والنسبي للاجئين من دولة جنوب السودان إلى دول الجوار يتضح أن إثيوبيا احتلت المرتبة الثالثة من حيث استضافة اللاجئين من جنوب السودان بنسبة 18,1% من إجمالي اللاجئين الفارين من جنوب السودان، حيث بلغ عدد اللاجئين بها 422,240 لاجئًا، ويعاني اللاجئون في من تفشي الأوبئة كالكوليرا وضعف خدمات البنية الأساسية داخل المخيمات، وقدرت الأمم المتحدة متطلبات اللاجئين المالية من جنوب السودان في إثيوبيا بما يزيد على 692 مليون دولار/سنويًا، مما يحمل أعباء اقتصادية على دولة اللجوء إثيوبيا.

رابعًا: الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على أوغندا:

أدي القرب الجغرافي والعلاقات الثقافية والاجتماعية لأوغندا بدولة جنوب السودان ودعمها للجنوب إلى تمتين علاقاتهما، حيث يرجع الدعم العسكري الأوغندي للجنوب إلى الثمانينات من القرن العشرين، فضلاً عن الدعم المالي واللوجيستي، وقد ساعد على ذلك التداخل القبلي بين جنوب السودان وشمال أوغندا، وعليه؛ يمكن حصر الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على أوغندا في الأبعاد التالية:

(1) ترسيم الحدود:

تشترك أوغندا بحدود مع دولة جنوب السودان يبلغ طولها 447,2كم، تشكل 9,3% من إجمالي حدود دولة الجنوب مع دول الجوار. وقد ترسيم الحدود السودانية– الاوغندية عام 1914م، عندما كانت الدولتان يخضعان للحكم البريطاني، وفي عام 1926م تم تعديل الحدود بضم جزء من الأراضي الاوغندية للسودان (بدر،2000: 231) وقد شطر هذا الترسيم قبائل "الاتشولي" و"اللاتوكا" و"الباري" ما بين الدولتين، الامر الذي كان ولا زال سببا في نشوء المنازعات القبلية بسبب هذا التداخل، فضلاً عن تداخل آبار المياه والتي تستعمل من قبل القبائل القاطنة على طرفي الحدود كبئر "كانانا روك" الذي تستعمله قبيلة "الدينقا" السودانية والذي يقع على بعد 875م داخل الحدود الاوغندية وبئر "لوكيدول" الذي تستعمله القبائل الاوغندية والذي يقع على بعد 500م داخل الأراضي السودانية (عطيه،2004: 190) لتصبح منطقة التلاقي الحدودي بؤرة للصراع والنزاع الذي انعكس فيما بعد على طبيعة العلاقات ما بين الدولتين.

(2) الأبعاد الاقتصادية:

بلغت الصادرات الأوغندية إلى جنوب السودان 60% من جملة الصادرات الأوغندية للخارج (نور، 2016: 31) فضلاً عن استغلال الأوغنديون لنقص العمالة في دولة الجنوب وتدفقهم نحو جوبا للعمل في العديد من

المجالات. كما أن هناك خططًا لمد السكك الحديدية من "قولو" إلى جوبا، كما تتطلع أوغندا للدخول في شراكة مع كينيا لمد خط أنابيب ناقلة للبترول عبر الموانئ الكينية.

(3) الأبعاد الأمنية:

تتقدم التهديدات الأمنية التي يمثلها "جيش الرب(*)" لأوغندا سلم الهواجس الأمنية، وتسعي أوغندا إلى حشد دعم واستثمار إقليمي لتنمية الجنوب ورفاهيته، وذلك من أجل انشاء منطقة عازلة في شمالها، وإيجاد شريك قوي يمنع اندلاع حركات تمرد في تلك المناطق. وعليه؛ كان السلوك العدائي لدولة أوغندا تجاه قوات "مشار"، مما قد يدفع الأخير إلى التحالف مع جماعة "جيش الرب" في شمال أوغندا، رغبة منه في إيجاد ظهير إقليمي يمكنه من الصمود ضد خصمه الداخلي. مما قد ينذر بانتقال المواجهات إلي داخل الأراضي الأوغندية.

(4) تحركات اللاجئين العابرة للحدود الأوغندية:

من خلال دراسة الجدول (3) والشكل (4) واللذين يوضحان التوزيع العددي والنسبي للاجئين من دولة جنوب السودان إلى دول الجوار يتبين مواجهة أوغندا لصعوبات جمة من استضافة اللاجئين الفارين من جنوب السودان، إذ تحتل أوغندا المرتبة الثانية من حيث عدد اللاجئين من جنوب السودان، حيث بلغ عدد اللاجئين بها نحو 833,784 لاجئًا عام 2018م، يشكلون 35,7% من إجمالي اللاجئين من جنوب السودان، ومازالت تستقبل أوغندا مزيدًا من اللاجئين الجدد نتيجة تجدد النزاعات المسلحة في دولة الجنوب، ويعاني اللاجئون في أوغندا من انعدام الأمن الغذائي، إذ يعيش أكثر من 80% من اللاجئين في أوغندا تحت خط الفقر الدولي البالغ 1,9 دولار/يوم. وبلغت تكلفة إقامة اللاجئين من جنوب السودان داخل الأراضي الأوغندية ما يتجاوز المليار دولار سنويا.

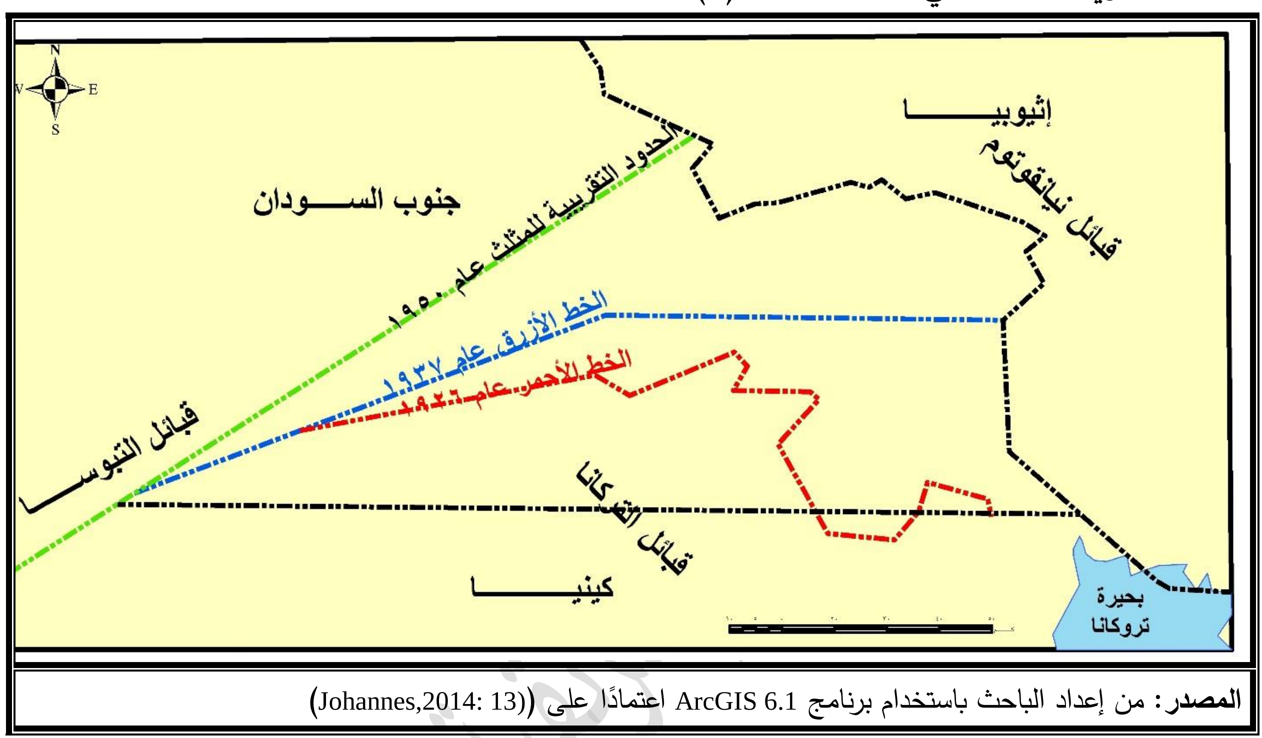
خامسًا: الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على كينيا:

دعمت كينيا الحركة الشعبية عندما تم الإطاحة بها من إثيوبيا عام 1991م، وسرعان ما أنشئت الحركة الشعبية لتحرير السودان مقرها في نيروبي، وأصبحت كينيا المدخل اللوجيستي لانفصال الجنوب، واستضافت مفاوضات السلام في "نيفاشا" لمدة ثلاث سنوات حتى تمخض عنها اتفاقية السلام الشامل والتي سمحت بحق الجنوب في تقرير المصير، وعليه تنصب الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على كينيا في:

(1) المشكلات الحدودية:

(*) هي حركة تمرد مسيحية في شمال أوغندا مسلحة، تأسس جيش الرب كمعارضة أوغندية من قبائل "الأشولي" في عام 1986 على يد جوزيف كوني وهو نفس العام الذي استولى فيه الرئيس "يوري موسيفيني" على السلطة في أوغندا. واستندت في تحركها على دعاوى بإهمال الحكومات الأوغندية للمناطق الواقعة شمال أوغندا. وبدأت الحركة نشاطها منذ عام 1988 في شمال أوغندا، إلا أن مقاتليها أخذوا بالانتشار في أطراف شمال شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية وفي أفريقيا الوسطى وفي جنوب السودان منذ عام 2005م. ويسعى جيش الرب إلى هدف رئيسي وهو الإطاحة بنظام الرئيس الأوغندي "يوري موسفيني"، فضلاً عن إقامة نظام حكم ديني يتأسس على العهد الجديد والوصايا العشر.

تشترك كينيا مع جنوب السودان بحدود سياسية يبلغ طولها 238,6كم، تشكل ما نسبته 4,9% من إجمالي طول الحدود لدولة الجنوب، ويعزي تدخل كينيا في جنوب السودان ودعمه للجبهة الشعبية لتحرير السودان من أجل مصالحه في الدولة، حيث إنها لا تريد أن تطالب السودان بمثلث "إيلمي Elemi" الإستراتيجي، لذا دعمت كينيا بشكل قوي الانفصال في المنطقة، شكل (6).



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 6.1 اعتمادًا على (Johannes,2014: 13)

شكل (6) النزاع في منطقة مثلث إيلمي الاستراتيجي

ومن خلال الشكل السابق يتضح تقاطع منطقة مثلث إيلمي الحدودية بين ثلاث دول، إذ تكالب بها كل من جنوب إثيوبيا وجنوب السودان، في حين تعتبرها كينيا جزء من الأراضي الكينية بحكم الأمر الواقع. وتتراوح مساحة المثلث بين 10320: 1400كم^2 طبقًا لوجهات نظر الدول الثلاث. ويمتاز المثلث بوجود المراعي الدائمة، فضلاً عن غناه بالمعادن.

وقد كان القرار الإداري البريطاني أثناء فترة احتلال السودان عام 1924م هو الإبقاء على المثلث كمنطقة محايدة تقليلاً لاحتكاكات الرعي، وبالتالي أتيحت فرصة الرعي بالتساوي بين قبائل "التبوسا" السودانية، وقبائل "الماريل" و"نيانقوتوم" و"تيرما" الإثيوبية، وقبائل "التركانا" الكينية، على تتبع المنطقة كينيا إداريًا (Nene,2003: 15). بالرغم من تأكيد بريطانيا قبل ذلك أن هذا الجزء يقع ضمن الأراضي السودانية، وبعد استقلال الدولتان ظهر هذا الإقليم في الخرائط الرسمية لكل منهما.

وازدادت حدة النزاع بين الدولتين خاصة بعد اتهام السودان لكينيا بمساعدة الانفصاليين في الجنوب، وتأزم الموقف عام 1988م عندما نشرت كينيا خريطة جديدة تضمنت هذا المثلث مع زيادة في مساحته لتصبح 6225كم^2، وأعلنت السودان أن ستلجأ إلى القانون الدولي للمطالبة بحقوقها كونها تملك الوثائق المؤيدة لذلك

مع تمسك كينيا به أيضًا، خاصة عندما تولي "البشير" الحكم في السودان بعد "الصادق المهدي"، حيث أعلن تقديم الدعم للمعارضة الكينية (هارون،2003: 255)، وما زالت المشكلة قائمة حتى الآن.

(2) الأبعاد الاقتصادية:

بدأ بعض المستثمرين الكينين بالاستثمار في دولة الجنوب لا سيما في قطاع المصارف، حيث قام البنك التجاري الكيني بافتتاح ثمانية فروع في مختلف أنحاء الجنوب منذ عام 2006، فضلا عن قطاع البناء، إلا أن تلك المنشآت قد تعرضت للنهب أثناء اندلاع عمليات العنف. مما ترتب على خسارة العديد من الكينين لعملهم في دولة الجنوب والعودة لدولتهم للمنافسة في سوق العمل المحلية.

وترمي كينيا ليس فقط لتطوير علاقاتها التجارية مع الجنوب بل وللعبور عبور الجنوب إلى أسواق جديدة لمنتجاتها واستثماراتها في أفريقيا الوسطي والكونغو. وتعمل كينيا على ثلاث مشروعات لربط الجنوب بها تشمل: ميناء بحري في منطقة "لامو" يرتبط مع جوبا بخط أنابيب بطول 1400كم يخطط له أن يكون بديلاً لخط أنابيب الممتد عبر شمال السودان وخط سكك حديدية وشبكة طرق معبدة تربط جنوب السودان بميناء "ممباسا" الكيني (بريمة،2012: 10).

كما تتمحور العلاقات الكينية مع دولة جنوب السودان في مجالات اقتصادية أخري، ومنها تعزيز القدرة التصنيعية لدولة الجنوب، وتنفيذ البني التحتية التي تربط بين كينيا وجنوب السودان

(3) الأبعاد الأمنية:

يؤدي غياب الأمن والنظام في دولة جنوب السودان بشكل عام إلى عمليات واسعة لتهريب السلاح إلى كينيا، وما يترتب عليه من ارتفاع معدلات الجريمة وغياب الأمن، وأثر ذلك على قوة الدولة ووزنها السياسي.

أما القبائل المشتركة بين جنوب السودان وكينيا فهي قبائل رعوية شديدة الاحتكاك والاقتتال فيما بينها بسبب المراعي، كقبائل "التبوسا" من ناحية السودان و"التركانا" من ناحية كينيا، وهناك إرهاصات أيضًا بين قبائل "الكراماجونق" الممتدة عبر الشريط الحدودي الأوغندي- الكيني- الجنوب السوداني حول رغبتها في الحصول على ذاتية منفصلة قد تهدد بالتفكير في الانفصال إذا ما توفرت لها الدعم الخارجي، خاصة وأمن منطقة "كراموجا" منطقة غنية بالبترول والمعادن والثروة الحيوانية الأمر الذي جعلها منطقة تستحوذ على اهتمام المستثمرين الغربيين من خلال منظمة الإيجاد(عبد الغفار،2011: 21).

(4) تحركات اللاجئين العابرة للحدود الكينية:

من خلال دراسة الجدول (3) والشكل (4) واللذين يوضحان التوزيع العددي والنسبي للاجئين من دولة جنوب السودان إلى دول الجوار تبين أن كينيا تشغل المرتبة الرابعة من حيث استضافة اللاجئين من جنوب السودان، حيث بلغ عدد اللاجئين بها 118,067 لاجئًا عام 2018م، يشكلون ما نسبته 5,1% من إجمالي عدد اللاجئين

الفارين من جنوب السودان. ويتركز معظمهم في مخيمات "كالوبي" في منطقة "توركانا". وقدرت الأمم المتحدة الأعباء المالية لتكلفة إقامة اللاجئين في كينيا بنحو 211,4 مليون دولار سنويًا.

سادسًا: الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان علي دولة أفريقيا الوسطي:

تعتبر افريقيا الوسطي ذات أهمية جغرافية وسياسية بالنسبة لجنوب السودان، وتمثلت أهم الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دولة أفريقيا الوسطي في ترسيم الحدود بينهما، إذ تمتد الحدود بين الدولتين عبر ولايات غرب الاستوائية، غرب بحر الغزال، ومعظم تلك الحدود وضعت عام 1924م (الفقيه،2012: 107)، وقد انمحت لطولها وبعدها عن مراكز القرار، وضعف إمكانات الدولتين، مما يمثل هاجسًا مستمرًا، وتمثل الاحتكاكات القبلية على الحدود أحد أهم أسباب التوتر بين الدولتين.

وتشكل حدود جنوب السودان بصفة عامة مظهرًا من مظاهر الضعف الجيوبوليتيكي، إلا أن حدود الدولة الغربية مع أفريقيا الوسطي تشكل درجة عالية من الخطورة، ويعزي ذلك للأسباب التالية:

(أ) طول الشريط الحدودي: حيث يبلغ طول الحد السياسي بين الدولتين 663,7كم، ويتميز الشريط الحدودي بانعدام الموانع الحدودية الطبيعية، مما يسهل عملية اختراق الحدود الغربية.

تستند الحدود بين السودان وجمهورية افريقيا الوسطي إلى اتفاقية عام 1924م الموقعة بين كل من فرنسا وبريطانيا بوصفهما ممثلان لحكومة السودان المصري الإنجليزي وافريقيا الاستوائية الفرنسية. وتتبع الحدود منطقة تقسيم المياه بين حوض نهر النيل وحوض نهر الكونغو وبعض الأودية على الجانبين (Lliling,1978: 183)، لذا لم تضع لجنة الحدود المشتركة عام 1924م علامات على الحد نفسه بل وضعت في أجزاء كثيرة منه نقاطًا إرشادية مكونة من أكوام من الحجارة نسبت إليها الحدود بمسافات واتجاهات معينة وقد اندثرت هذه العلامات بمرور الزمن (عبد الله،1986 :94). وفي عام 1985 تقدمت السودان باقتراح تكوين لجنة فنية لإعادة تخطيط الحدود وفقًا لاتفاقية عام 1924م والوثائق الملحقة به، وواجه الاقتراح بطلب فرصة للدراسة والرد ثم اعترضت جمهورية افريقيا الوسطي على المقترح السوداني عام 1986م بدعوي أن الحدود متفق عليها ولا تحتاج لمثل هذا الاقتراح، ومع إصرار السودان وافقت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطي على اقتراح السودان عام 1991م بتكوين لجنة فنية لإعادة التخطيط دون المساس بالوضع الراهن، وبعد سلسلة من الاجتماعات تم الاتفاق على بدء عملية التخطيط في ديسمبر عام 1995م، إلا أن أعمال اللجنة منذ ذلك التاريخ قد توقفت بسبب تكرار الاعتذار من جانب حكومة جمهورية افريقيا الوسطي متعللة بالظروف الأمنية لديها (عمر،2014: 184).

(ب) الصلات العرقية بين القبائل: والتي تقطن على طرفي الحدود أقوي الأسباب التي تجعل الدخول إلى أراضي جنوب السودان سهلاً وميسورًا. ومن المنظور الاثني أيضًا تتميز خطورة الحدود الغربية عن غيرها؛ إن الملامح السلالية للوافدين لا تختلف كثيرًا عن جذورهم ومن سبقوهم من عشائرهم التي استوطنت في السودان

منذ أمد بعيد وأصبحوا سودانيين، ولكنهم احتفظوا بلغاتهم وثقافتهم التي وفدوا بها من أوطانهم الأصلية، وبالتالي أصبح من الصعب التمييز بين الوافد الجديد وبين بعض قبائل غرب السودان سواء الأفريقية أو العربية (حامد، 2010: 2017).

واستنادًا على ما تقدم فإن أفريقيا الوسطى تتحرك باتجاه توثيق العلاقات مع جنوب السودان من خلال ضبط الحدود خشية استغلال المعارضة لانفلات الحدود ويتحول الصراع داخل أراضيها، وبالمقابل فإن جنوب السودان يرى في حيادية أو عدم تدخل أفريقيا الوسطى في شئونه الداخلية قد يخفف من وطاءة تحدي دول الجوار الأخرى من خلال استغلال الابعاد الاثنية، وهنا يمكن ان نرصد متغير جديد في طبيعة العلاقات الحاكمة او المنظمة للجوار السوداني ألا وهي قدرة الدولة المجاورة عسكريًا واقتصاديًا وإمكانية توظيفها في التدخل أو الضغط أو درء المخاطر عنها، وهذا ما وجدناه في افريقيا الوسطى حيث لم يكن لها دورًا في مشاكل السودان التقليدية "الصراعات الداخلية".

سابعًا: الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان علي دولة الكونغو الديمقراطية:

تشترك جنوب السودان مع دولة الكونغو الديمقراطية بحدود سياسية يبلغ طولها نحو 582,1كم، تشكل نحو 12% من إجمالي طول الحدود لدولة جنوب السودان مع دول الجوار. وتتمحور أهم الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دولة الكونغو الديمقراطية في محورين رئيسين؛ أولهما ما قد ينتج من توتر حدودي بين الدولتين نتيجة لوجود القبائل على جانبي الحد، حيث تمتد القبائل الكبيرة سكانيًا في أكثر من الدولتين؛ فقبيلة "الكاكوا" هي قبيلة مشتركة بين السودان والكونغو وأوغندا، وقبلية "الزاندي" مشتركة بين السودان والكونغو وأفريقيا الوسطي، وكلا القبيلتين من القبائل الكبيرة والرئيسة في منطقة غرب النيل.

ويرجع ترسيم الحدود السودانية- الكونغولية إلى الاتفاق الذي تم بين بريطانيا وبلجيكا عام 1894م، وورد في هذا الاتفاق ان الحدود بين الطرفين تتبع خط تقسيم المياه بين حوض نهر النيل ونهر الكونغو، وقد تم تعديل جزء من هذه الحدود بعد الاتفاق الذي أبرم في عام 1906م يقضي بأن تحتفظ بلجيكا بقطاع "لادو" شرط أن يعاد للسودان بعد ستة اشهر من الاتفاق وبالفعل تم إعادته الى السودان، وفي عام 1914م جرى تعديلاً آخر للحدود في الجزء المتاخم لأوغندا، وما بين عامي 1920- 1932م جرت محاولات عدة لتحديد الحدود ولكنها فشلت (Lliling,1978: 295).

وقد عمل هذا الترسيم للحدود – الذي لم يثبت – على شطر قبيلة "الزاندي" الجنوبية والتي يبلغ عدد سكانها داخل السودان حوالي المليون نسمة وبالمثل داخل حدود الكونغو، وأصبح هذا التداخل من أهم العناصر المساعدة والساندة في العلاقات الكونغولية مع "المتمردين" في جنوب السودان، لما لأفراد هذه القبيلة من تأثير سياسي كبير في المجريات السياسية في الكونغو، ولتصبح بذلك من أول الدول التي احتضنت القوى الجنوبية "المتمردة" وذلك في مطلع الستينيات من القرن الماضي، كما تميزت الكونغو بأنها أحد المصادر الاولى لتسليح القوى

الجنوبية بعد أن اعترض "المتمردون" قافلة الاسلحة السودانية التي كانت مرسلة إلى المعارضة الكونغولية آنذاك والمعروفة بـ "سمبا" عبر ولاية غرب الاستوائية فضلا عن تجار السلاح وضباط الجيش الكونغولي ذو الاصول الزاندية (عبيد،2007: 177)، إلا أن هناك حاجزا في التواصل اللغوي بين سكان جنوب السودان الناطق بالإنجليزية أو اللهجات المحلية وسكان الكونغو الناطق بالفرنسية قد حال دون التواصل وإكمال السودانيين الجنوبيين المقيمين أو اللاجئين دراستهم أو تعليمهم. إلا أن للسودانيين الجنوبيين نظرتهم الجيوبوليتيكية تجاه الكونغو الدولة الكبيرة المساحة والمتنوعة الثروات والمؤثرة في علاقاتها مع الدول الافريقية لذا فهم يعتقدون – الجنوبيين – بأن توطيد العلاقة من خلال قبيلة الزاندي التي يمكن أن تلعب دور حلقة الوصل لترتيب العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية في دولتهم الجنوبية (يوه،2000: 208)

وعليه؛ يمكن القول بأن العلاقات بين الدولتين تتسم بالطابع الاستراتيجي والتأسيسي لعلاقات مستقبلية مبنية على اسس اثنية من خلال الاستفادة من انشطار قبيلة "الزاندي".

وتمثلت ثاني الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على جمهورية الكونغو الديمقراطية في تحركات اللاجئين العابرة للحدود من جنوب السودان باتجاه الكونغو الديمقراطية، فمن خلال دراسة الجدول (3) والشكل (4) تبين استضافة الكونغو الديمقراطية نحو 102,044 لاجئًا، يشكلون 4,4% من إجمالي اللاجئين من جنوب السودان، ويقيم اللاجئين في مقاطعتي "أوت أويلي" و"ايتوري"، ويعاني اللاجئين في تلك المناطق من سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن المخاوف الأمنية المتعلقة بالجماعات المسلحة في المناطق الحدودية.

ويعاني اللاجئين في الكونغو الديمقراطية من سوء الأحوال المعيشية، إذ لا يزيد نصيب اللاجئ في تلك المخيمات من المياه العذبة عن 14,8 لتر/يوميًا في حين حددت الأمم المتحدة الحد الأدنى للمياه اليومية بنحو 50: 100لتر/يوميًا للشخص الواحد، كما يعاني اللاجئين من سوء خدمات البنية الأساسية، وبلغت الاحتياجات المالية لسد حاجة اللاجئين في الكونغو بنحو 105 مليون دولار/سنويًا.

النتائج:

من أجل الوقوف على أهم نتائج الدراسة، فقد تم اعتماد مؤشري المصالح المشتركة، ومؤشر الخلافات (جدول4)؛ لاستجلاء الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال دولة جنوب السودان على دول الجوار الجغرافي في تلك العناصر التي تناولتها الدراسة.

جدول مؤشري المصالح المشتركة والخلافات للأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار الجغرافي

الدول / الأبعاد	مؤشر المصالح المشتركة						مؤشر الخلافات					
	السودان	إثيوبيا	كينيا	أوغندا	الكونغو	أفريقيا الوسطي	السودان	إثيوبيا	كينيا	أوغندا	الكونغو	أفريقيا الوسطي
الأبعاد الاقتصادية		-تجارة بينية مع الولايات الحدودية.	-مشروعات اقتصادية، استثمارات بنكية، طرق نقل وموانئ	-60% من الصادرات الأوغندية باتجاه جنوب السودان، مد خطوط أنابيب للبترول			-تناقص مساحة الأراضي الزراعية والغابية والحيوانية، فقدان 80% من عائدات البترول، تقلص حجم الموازنة					
الأبعاد الأمنية							-تقويض وتفكيك وحدة السودان، مطالبات أقاليم أخري بالانفصال.	-تطلعات انفصالية لبعض الاثنيات "الأوروميا، أوجادين".	-تهريب الأسلحة، ارتفاع معدلات الجريمة.	-تحالف قوات "مشار" مع "جيش الرب" شمال أوغندا		
المشكلات الحدودية				تداخل قبلي في المناطق الحدودية			-تداخل ونزاع حدودي لعديد من النقاط الحدودية.	-مشكلات مناطق قامبيلا	-النزاع حول مثلث إيلمي الاستراتيجي	-نزاع قبلي نتيجة شطر الحدود للقبائل وتداخل آبار المياه.	-توتر حدودي بين القبائل كالكاكوا والزاندي	-طول الشريط الحدودي، اندثار العلامات الحدودية

الأبعاد الاجتماعية		-تداخل المجموعات الاثنية على طول الحدود				-صلات عرقية بين القبائل الحدودية	-تمزيق الوحدات الاجتماعية في المناطق الحدودية	-تفشي الامراض والأوبئة نتيجة اللاجئين				
تحركات اللاجئين							36% من لاجئي جنوب السودان	18% من لاجئي جنوب السودان	5.1% من لاجئي جنوب السودان	36%من لاجئي جنوب السودان، تكلفة إقامة مرتفعة.	4.4%من لاجئي جنوب السودان.	
مياه النيل		التأكيد على اتفاقية عنتيبي					-اتفاقية عنتيبي، قضية بيع المياه، توقف تنفيذ قناة جونجلي					

وأخيرًا؛ يمكن القول بأنه لا يتوقع استتبابًا للأمن في المنطقة، وقد يشعل النزاع الدائر حاليًا في جنوب السودان نار الحروب في المنطقة. حيث إن وجود قوي دولية لها مطامع في اقتصاديات المنطقة وموقعها يغذي النزاعات بها وتدعمها، وقد أثبت الأحداث أن انفصال الجنوب لم يقدم حلولاً لنزاعات إثنية، وعليه؛ تتعدد أدوات إدارة المشكلات الناتجة عن التعدد الإثني، ومنها استراتيجية هيمنة الدولة، وهي تعني بناء مؤسسات ذات تحكم حكومي كفء، وفي الوقت نفسه إقامة ما يضمن حماية الأقليات. وكذلك استراتيجية الفيدرالية والكينونات العرقية، وذلك عن طريق تقسيم الحيز الإقليمي إلى ولايات أو مقاطعات متوافقة مع الانقسامات العرقية، ويكون لكل ولاية قدر متماثل من السلطة. وأخيرًا استراتيجية الديمقراطية التوافقية وتقسيم السلطة، وهي تقوم على قبول التعددية الإثنية مع ضمان الحقوق والحريات والهويات والفرص بالنسبة لكل الجماعات، فضلاً عن إنشاء مؤسسات سياسية واجتماعية لتلك الجماعات التي تتمتع بمزايا المساواة دون الحاجة للاستيعاب القهري.

المراجع:

(1) المراجع باللغة العربية:

– **إبراهيم، إبراهيم محمد عثمان (2015)** تداعيات انفصال الجنوب على الأمن القومي السوداني: دراسة استراتيجية. – رسالة دكتوراة، غير منشورة. – أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية.

– **إبراهيم، محمد الحسن (2012)** إدارة الموارد في السودان، الواقع والتحديات. – الجمعية السودانية لحماية البيئة. – المنتدى المدني القومي، ورشة المجتمع المدني التحضيرية لقمة التنمية المستدامة.

– **إدريس، يحيي محمد (2002)** النزاع بين الحدودي بين أثيوبيا والسودان. – رسالة ماجستير، غير منشورة. – الخرطوم: جامعة الزعيم الأزهري، كلية العلوم والدراسات السياسية.

– **الأمين، زحل محمد (2014)** أثر شكل الحكم في السودان على انفصال الجنوب والقضايا العالقة. – مجلة العلوم الإنسانية، ع1. – الخرطوم: جامعة الزعيم الأزهري.

– **البشير، عبد الوهاب الطيب (2012)** إثيوبيا واستفتاء تقرير مصير جنوب السودان. – في: الندوة الإقليمية عن دول الجوار السوداني واستفتاء تقرير مصير الجنوب. – الخرطوم: معهد أبحاث السلام، جامعة الخرطوم ومركز دراسات المجتمع.

– **التوم، مهدي أمين وبابكر محمد أحمد (2010)** جوانب من جغرافية السودان الطبيعية والبشرية. – الخرطوم: منشورات جامعة السودان المفتوحة.

– **الحباشنة، صداح أحمد (2013)** العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان. – مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 40، ع1. – عمان: الجامعة الأردنية.

– **الديب، محمد محمود إبراهيم (2002)** الجغرافيا السياسية: منظور معاصر، ط1. – بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

– **الساعوري، حسن علي (2012)** الاستفتاء ومياه النيل. – في: الندوة الإقليمية عن دول الجوار السوداني واستفتاء تقرير مصير الجنوب. – الخرطوم: معهد أبحاث السلام، جامعة الخرطوم ومركز دراسات المجتمع.

– **الشاعر، عيسى موسي (2015)** دور الأقليات العرقية في ظهور جمهورية جنوب السودان: دراسة في الجغرافيا الاجتماعية والسياسية. –مجلة شئون اجتماعية، مج32، ع127. – الشارقة: جمعية الاجتماعيين في الشارقة.

– **الشباني: إبراهيم ناجي (2014)** مشكلة أبيي بين شمال السودان وجنوبه– دراسة في الجغرافيا السياسية. – مجلة كلية التربية الأساسية، ع16. – جامعة بابل: كلية التربية.

– **العذاري، تغريد رامز هاشم (2013)** الحدود السياسية بين السودان ودولة جنوب السودان: دراسة في الجغرافيا السياسية. – مجلة العلوم الإنسانية، ع18. – جامعة بابل: كلية التربية للعلوم الإنسانية.

– **الفاضل، محمد الحسن عبد الرحمن (يونيو2016)** تأثير انفصال جنوب السودان على الأمن المائي السوداني. – مجلة الراصد، س 10، ع17. – الخرطوم: مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية.

– **الفقيه، الصادق (2012)** الأبعاد الاجتماعية: قبائل مشتركة صراعات مشتركة. – في: الندوة الإقليمية عن دول الجوار السوداني واستفتاء تقرير مصير الجنوب. – الخرطوم: معهد أبحاث السلام، جامعة الخرطوم ومركز دراسات المجتمع.

– **المختار، محمد (2011)** أبيي: نموذج التعايش والتمازج يرفضه المتآمرون. – مجلة قراءات إفريقية، ع8. – لندن: المنتدى الإسلامي.

– **المديني، توفيق (2012)** تاريخ الصراعات السياسية السودان والصومال. – دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية.

– **المنقوري، حسن عبد الله (فبراير2013)** الأبعاد الجيوسياسية لانفصال جنوبي السودان. – في: المؤتمر السنوي للدراسات العليا والبحث العلمي، مج2. – الخرطوم: جامعة الخرطوم.

– **إلياس، حسن (يوليو 2015)** انفصال جنوب السودان وأثره على موارد السودان الطبيعية. – مجلة دراسات حوض النيل، مج9، ع17. – جامعة النيلين: إدارة البحوث والتنمية والتطوير.

– **بدر، عزيزة محمد علي (2000)** التعليم وتحديات التنمية الشاملة والتواصل في افريقيا. – في: مؤتمر افريقيا وتحديات القرن الواحد والعشرين. – جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية.

– **بريمة، محمد الفاتح (2012)** قراءة في تقرير مجموعة الأزمات الدولية حول النظرة الإقليمية لاستفتاء الجنوب. – في: الندوة الإقليمية عن دول الجوار السوداني واستفتاء تقرير مصير الجنوب. – الخرطوم: معهد أبحاث السلام، جامعة الخرطوم ومركز دراسات المجتمع.

– **تاور، أميرة جلال (2007)** النزاعات الأفريقية وآثارها الاقتصادية والسياسية "دراسة حالة السودان". – رسالة ماجستير، غير منشورة. – الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا قسم العلوم السياسية.

– **تورشين، محمد أحمد محمد (2016)** الآثار الجيواستراتيجية لانفصال جنوب السودان: الحدود والمياه. – مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع6. – مركز جيل البحث العلمي.

– **توفيق، محمود (2007)** منهجية البحث العلمي مع التطبيق على البحث الجغرافي. – ط1. – القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

– **حامد، عزيزة أحمد عبد الرحمن (2010)** الأمن القومي السوداني من منظور الجغرافيا السياسية. – رسالة ماجستير، غير منشورة. – أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية.

– **رأفت، إجلال (فبراير 2011)** انعكاس قيام دولة الجنوب على الوضع في السودان وعلى دول الجوار. – الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

– **شعبة الزراعة والثروة الحيوانية والمياه (2012)** إدارة الموارد بعد الانفصال. – ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، الدائرة الاقتصادية. – الخرطوم.

– **عبد العاطي، نور عطية عبد السلام (2017)** جنوب السودان: جذور المشكلة، وتداعيات الانفصال. – المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية.

– **عبد الغفار، محمد أحمد (2011)** التحولات السياسية والتغيرات الإقليمية وأثرها على السودان والمنطقة. – مجلة دراسات المستقبل، مج1، ع5. – جامعة أسيوط: مركز دراسات المستقبل.

– **عبد الفتاح، نادية (2013)** تطورات الأوضاع السياسية في السودان. – التقرير الاستراتيجي الأفريقي، الإصدار التاسع. – القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية.

– **عبد القوي، سامي صبري (أكتوبر 2011)** أزمة الشمال: تحديات ما بعد انفصال الجنوب في السودان. – مجلة السياسة الدولية، ع 186، مج 46. – القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية.

– **عبد الله، عبد الله عيسى (2006)** البعد الجيوسياسي للصراع في منطقة حوض النيل: دراسة في الجغرافيا السياسية. – رسالة دكتوراة، غير منشورة. – جامعة الخرطوم: كلية الآداب، قسم الجغرافيا.

– **عبد الله، على حسن (1986)** الحكم والإدارة في السودان. – القاهرة: دار المستقبل العربي.

– **عبيد، قاسم محمد (2007)** التنوع الاثني لسكان السودان وأثره في قوة الدولة: دراسة في الجغرافيا السياسية. – رسالة دكتوراة، غير منشورة. – جامعة بغداد: كلية التربية.

– **عطية، الطيب الحاج (2004)** تداخل النزاع اليوغندي السوداني. – مجلة دراسات افريقية، ع 34. – الخرطوم: جامعة افريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الافريقية.

– **علي، خالد حنفي (2005)** دور دول الجوار في ازمة دارفور. – في: ندوة ازمة دار فور الاصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل. – جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية.

– **عمر، مها محمود صالح (2014)** حدود جمهورية السودان الشرقية والغربية: دراسة في الجغرافيا السياسية. – رسالة دكتوراة، غير منشورة. – جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم الجغرافيا.

– **عودة، إبراهيم يوسف حماد (2014)** الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي–الإسرائيلي. – رسالة ماجستير، غير منشورة. – نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا.

– **كريز، جوشوا (2015)** الحدود المتنازع عليها: النزاع المستمر حول الحدود بين السودان وجنوب السودان. – مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، 34. – جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية.
– **نور، نضال عبد العزيز محمد (يونيو 2016)** الصراع في جنوب السودان وآثره على دول الجوار (2012–2015). – مجلة الراصد، س 10، ع17. – الخرطوم: مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية.
– **هارون، على أحمد (2003)** أسس الجغرافيا السياسية. – ط2. – القاهرة: دار الفكر العربي.
– **وزارة المالية والاقتصاد الوطني (2010)** الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج. – العرض الاقتصادي.
– **وزارة المالية والاقتصاد الوطني (2011)** الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج. – العرض الاقتصادي.
– **يوسف، محمد يوسف (2016)** أثر انفصال جنوب السودان على الاقتصاد السوداني 2011–2014. – رسالة ماجستير، غير منشورة. – الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا قسم العلوم السياسية.
– **يوه، جون قاي نوت (2000)** جنوب السودان افاق وتحديات. – ط1. – عمان: الاهلية للنشر والتوزيع.

(2) المراجع باللغة الأجنبية:

- **Abdalla, M.A(2010)** Situation Report Abyei Natural Resources Conflict. - Institute for Security Studies. - Addis Ababa.
- **Allam.M, eds (January 2018)** Jonglei Canal Project Under Potential Developments in the Upper Nile States. - Journal of Water Management Modeling. – available at: https://www.chijournal.org/
- **Collins, R.O (1990)** The Waters of the Nile: Hydro politics and the Jonglei Canal, 1900-1988.- Oxford University Press.
- **El beely, K.H (2013)** The Economic impact of Southern Sudan Secession. – international Journal of Business and Social Research. – vol 3, No7. – U.S: MIR.
- **Frahm, O (2014)** "How a State is made" State Building and Nation building in South Sudan. – in Light of its African Peers. – Humboldt Universitat Zu Berlin: Kultur-, Sozial- und Bildungswissenschaftliche fakultat.
- **Hoigt, J. eds (2010)** The Sudan Referendum and Neighboring Countries, Egypt and Uganda. – Peace Research Institute Oslo.
- **Johannes .M, eds (December 2014)** Oil discovery in Turkana County, Kenya: A source of conflict or development? - African Geographical Review. -available at: http://dx.doi.org/10.1080/19376812.2014.884466
- **Lliling. D (1978)** Chad Psychical and Costal Geography in Africa South Of Sahara. -s England Europe Publications, London: Limited.
- **Nene, M. (spring 2003)** Delimitation of the Elastic Ilemi Triangle: Pastoral Conflicts and Official Indifference in the Horn of Africa. – African Studies Quarterly. – vol 7, No.1. – University of Florida.
- **Tedess, D (2012)** Post-Indepence South Sudan: The Challenges ahead. - Working Paper. - Milano: ISPI.
- **The UN Refugee Agency (30 June 2019)** Regional Overview of South Sudanese Population. – available at: http://data2.unhcr.org/en/situations/southsudan
- **Tingisha, K.O (2016)** The Role of Natural Resources in Promoting regional Peace: A Case of the Kenya- South Sudan Border Regions. – University of Nairobi: Institute of Diplomacy and international Studies.
- **UN (2019)** Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2019). World Population Prospects 2019, custom data acquired via website. – available at: https://population.un.org/wpp/DataQuery/
- **UNHCR (2018)** Global Trends Forced displacement in 2018. – Geneva.
- **UNHCR (2019)** South Sudan Regional Refugee Response Plan. – Nairobi: RRC.
- **Varma, A (2011)** The Creation of South Sudan: Prospects and Challenges. – New Delhi: observer Research foundation.